

كتاب النفاية الصمدية

على مذهب الإمام الشافعي

تأليف

عبد الرحمن محمود مضاي العلوي الجهني
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الجزء الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيوع

الركن الثاني من أركان الشريعة

الحمد لله صاحب الجود الفياض والصلاة والسلام على نبيه محمد الذي قال : إنما البيع عن تراض ، وعلى آله وصحبه الذي رفع الله بهم الدين في الزمن الحاضر والماضي .

وبعد :

طلب مني الكثير من الإخوان تكملة كتابنا ، النفحات الصمدية ، حرصاً منهم على نفع المسلمين بهذا الكتاب فجزاهم الله عن خير .

فتوقفت زمناً أستخير الله في ذلك ، ثم شرعت طالباً من الله العون والتوفيق ، فإنه هو ولي ذلك وهو القادر عليه ، سائلاً منه أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه ، وموافقاً لهدي حبيبه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

س ١ : ماهى أركان الشريعة ؟

ج : هى أربعة : العبادات ، والمعاملات ، والأنكحة ، والجنائيات .

س ٢ : ماهو البيع لغة وشرعاً ؟

ج : هو فى اللغة مقابلة شئ بشئ . وشرعاً مقابلة مال بمال على وجه مخصوص .

س ٣ : ماهو الدليل على البيع ؟

ج : آيات منها قوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) وأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ، متفق عليه .

س ٤ : ماهو حكم البيع ؟

ج : الإباحة . ويكون البيع مكروهاً مثل البيع فى المسجد ، وحراماً مثل البيع يوم الجمعة بعد النداء الثانى على من وجبت عليه الجمعة ، وواجباً مثل بيع الطعام والشراب على المضطر إذا فضل على حاجة البائع .

س ٥ : ماهى أقسام البيع من حيث الصحة وعدمها ؟

ج : أقسامه ثلاثة : عين حاضرة مشاهدة أو موصوفة فى النعمة بشروط السلم الآتية .
فخايز ويبيع عين غائبة لم تشاهد فلا يجوز . ويبيع المنافع مثل الإجارة فخايز .

س ٦ : ماهى أركان البيع ؟

ج : أركانه ستة : صيغة وتشمل الإيجاب والقبول . وعاقدة : ويشمل البائع والمشتري . ومعقود عليه ويشمل الثمن والمبايع .

س ٧ : ماهى شروط الإيجاب والقبول ؟

ج : لذلك شروط منها أن لا يتخلل بينهما لفظ لا تعلق له بالعقد ، وأن لا يطيل الفصل بينهما ، وأن يذكر الثمن المبتدىء منهما ، وأن يكون تكلم كل منهما بحيث يسمعه من بقره عادة وإن لم يسمعه الآخر ، وأن يتم اللفظ المخاطب لوكيله أو موكله أو وارثه وأن لا يوقت مثل : بعثك مدة حياتك . وأن لا يعلق وأن يكون قبول المشتري على وفق الإيجاب بالمعنى .

س ٨ : لوقال المشتري بعد تقدم الإيجاب : بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله . هل يضر ذلك ؟

- ج : لا يضر لأنه من مستحبات البيع .
- س ٩ : لو قال البائع : بعثك إن شئت . هل يضر ذلك ؟
- ج : لا يضر ذلك .
- س ١٠ : لو قال البائع : بعثك هذا بألف فقال المشتري : قبلت بخمسمائة . هل يصح ذلك ؟
- ج : لا يصح ذلك لاختلاف الإيجاب والقبول .
- س ١١ : هل يصح البيع بالمعاطاة وهي أخذ المبيع بالتراضي بدون إيجاب وقبول ؟
- ج : لا يصح البيع على المذهب وبعضهم أجازوه في الأشياء الحقيرة وقال الإمام مالك رحمه الله : يجوز في كل ما بعده الناس بيعاً .
- س ١٢ : هل تعتبر المعاطاة ذنباً ؟
- ج : تعتبر من الصغائر عند من لا يجوز البيع بها .
- س ١٣ : هل يصح البيع بالمعاطاة عند الأئمة الثلاثة ؟
- ج : لا يصح على الراجح عند الإمام أبي حنيفة وأحمد ، وقال مالك : يصح بما بعده الناس بيعاً .
- س ١٤ : ماهي شروط المتعاقدين ؟
- ج : أن يكون كل منهما مطلق التصرف ، وأن يكون كل منهما مختاراً فخرج المكره بغير حق ، وأن يكون كل منهما بصيراً ، ويشترط إسلام من يشتري مصحفاً أو عبداً مسلماً .
- س ١٥ : توجه حق على شخص فأكرهه الحاكم على بيع مال ، فهل يصح ذلك ؟
- ج : نعم يصح لأنه إكراه بحق .
- س ١٦ : شخص باع مال غيره يأكراهه ، هل يصح ذلك ؟
- ج : نعم يصح لأنه أبلغ في الإذن .
- س ١٧ : هل يصح بيع الصبي ؟
- ج : لا يصح عند مالك والشافعي : وقال أبو حنيفة وأحمد : يصح إذا كان مميزاً .
- لكن أبا حنيفة يشترط في انعقاده إذناً سابقاً .
- س ١٨ : ماهي شروط المبيع ؟

ج : له خمسة شروط :

الأول : أن يكون طاهر العين أو يمكن تطهيره فلا يصح بيع المتنجس الذي لا يمكن تطهيره مثل الخل أو السمن المائع .

الثاني : أن يكون منتفعاً به شرعاً ولو في المال .

الثالث : أن يكون مملوكاً للبائع .

الرابع : القدرة على تسليم المبيع .

الخامس : العلم به للعاقدين عيناً وقدرأ وصفة

س ١٩ : ما هو الدليل على عدم تطهير المائع المتنجس ؟

ج : أمره صلى الله عليه وسلم بإزالة السمن المائع في حديث ابن حبان .

س ٢٠ : هل يجوز بيع الحمار الصغير ؟

ج : يصح بيعه لأنه يمكن النفع به في المستقبل

س ٢١ : شخص باع مال غيره بدون إذنه ، هل يجوز ذلك ؟

ج : لا يصح ذلك لعدم ولايته .

س ٢٢ : شخص باع مال مورثه طائناً حياته فبان ميتاً ، هل يصح ذلك ؟

ج : نعم يصح .

س ٢٣ : هل يصح بيع المقتبض ؟

ج : لا يصح إلا إذا قدر على أخذه من الغاصب .

س ٢٤ : عجز القادر على أخذ المقتبض من الغاصب ، فما الحكم ؟

ج : له الخيار في هذه الحالة .

س ٢٥ : هل يصح تجويز المقتبض والآبق وإعتاقهما ؟

ج : يصح ذلك .

س ٢٦ : هل يصح بيع الطير في الهواء ؟

ج : لا يصح ذلك .

فصل في الربا

- س ٢٧ : ماهو الربا لغة وشرعاً ؟
ج : في اللغة الزيادة : وشرعاً عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما .
- س ٢٨ : ماهو حكم الربا ؟
ج : حرام بالكتاب والسنة قال تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال عليه الصلاة والسلام : لعن الله آكل الربا وموكله وشاهده وكتابه ،
- س ٢٩ : ماهى الأشياء التى يكون فيها الربا ؟
ج : هى الذهب والفضة والمطعمات .
- س ٣٠ : ماهى شروط بيع الذهب بالذهب والتمر بالتمر والملح بالملح ؟
ج : لذلك ثلاثة شروط زائدة على شروط البيع :
الأول : الحلول : فلا يجوز بيع ذلك مؤجلاً .
الثانى : التقابض فى مجلس العقد .
الثالث : التماثل .
- س ٣١ : ماهى شروط بيع الذهب بالفضة ؟
ج : لذلك شرطان . الأول : الحلول .
الثانى : التقابض فى مجلس العقد ؛ وكذلك بيع البر بالشعير .
- س ٣٢ : ماهى أقسام الربا ؟
ج : ثلاثة أقسام : الأول ربا الفضل وهو الزيادة فى أحد العوضين .
الثانى : ربا اليد وهو عدم التقابض فى مجلس العقد .
الثالث : ربا الفسيلة وهو تأخير البدلين أو أحدهما عن الآخر .
- س ٣٣ : ماهى صوة ربا الفضل ؟
ج : هى أن يبيع شخص على صائغ ، أسودة ذهب مكسرة وزنها خمسة مثاقيل ،
بأخرى صحيحة وزنها أربعة .

س ٣٤ : ماهى صورة ربا اليد ؟

ج : هو أن يحصل العقد كما فى المثال السابق فيذهب الصائغ ويأتى بالأسورة من داخل الدكان بعدما أخذ الأسورة المكسرة من صاحبه .

س ٣٥ : ماهى صورة ربا الفسيئة ؟

ج : هو أن يحصل العقد كما فى المثال الأول فيقول له الصائغ : ارجع بعد يومين وأنا أعطيك الأسورة الصحيحة فلا يجوز ذلك .

س ٣٦ : هل كان الربا مباحاً فى الشرائع السابقة ؟

ج : الربا حرام فى الشرائع القديمة لقوله (وأخذهم الربا وقد نهوا عنه) .

س ٣٧ : هل يكون الربا فى الفواكه ؟

ج : نعم يكون فيها الربا .

س ٣٨ : هل يكون الربا فيما يصلح الأطعمة والأبدان ؟

ج : يكون الربا فى ذلك .

س ٣٩ : هل يجوز بيع الحيوان بعبضه بعبض ؟

ج : نعم يجوز ذلك .

س ٤٠ : هل يجوز بيع اللحم وما فى معناه كالشحم والكبد والطحال بالحيوان ؟

ج : لا يجوز بيع ذلك للنهى عنه .

س ٤١ : هل يجوز بيع ما ابتاعه قبل أن يقبضه ؟

ج : لا يجوز ذلك للنهى عنه فى الخبر .

س ٤٢ : هل يجوز أن يبيع ما ابتاعه على الذى اشتراه منه قبل قبضه ؟

ج : لا يجوز ذلك لعموم الأخبار ولضعف الملك .

س ٤٣ : هل يجوز بيع ماورثه أو وديعته أو ما أوصى له به قبل قبضه ؟

ج : يجوز بيع ذلك كله .

س ٤٤ : شخص عنده إناء بعبضه ذهب والبعض الآخر فضة ، هل يجوز بيعه بالذهب أو بالفضة ؟

ج : لا يجوز بيعه بذلك ، وإنما يباع بمتاع ونحوه

فصل فى السلم

- س٤٥ : ما هو السلم لغة وشرعاً ؟
- ج : هو لغة السلم ، وشرعاً هو بيع موصوف فى النعمة بلفظ السلم أو السلم .
- س٤٦ : ما هو الدليل على السلم ؟
- ج : قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تدايقتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه)
الآية : وفى الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم « من أسلف فليسلف فى كيل
معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » .
- س٤٧ : ما هى أركان السلم ؟
- ج : أركانه خمسة : مسلم ، ومسلم إليه ، ومسلم فيه ، ورأس مال ، وصيغة .
- س٤٨ : ما هى شروط السلم الزائدة على شروط البيع ؟
- ج : شروطه ثمانية :
- الاول : أن يصفه بعد ذكر نفسه ونوعه بالصفات التى يختلف بها الثمن .
- الثانى : أن يذكر قدره بما ينفى الجهالة عنه .
- الثالث : أن كان مؤجلاً ذكر وقت محله .
- الرابع : أن يكون موجوداً عند وقت الاستحقاق فى الغالب .
- الخامس : أن يذكر موضع قبضه .
- السادس : أن يكون الثمن معلوماً .
- السابع : أن يتقابض رأس المال قبل التفرق .
- الثامن : أن يكون العقد ناجزاً لا يدخله خيار الشرط .
- س٤٩ : هل يصح السلم حالاً ومؤجلاً ؟
- ج : نعم يصح حالاً ومؤجلاً .
- س٥٠ : ما هى الفائدة من السلم حالاً مع إمكان البيع ؟
- ج : الفائدة من ذلك رخص السعر عادة وجواز العقد مع غيبة المبيع والأمن
من الانقراض إذ هو متعلق بالذمة .

س ٥١ : ما هو حكم السلم حالا عند الأئمة الأربعة ؟

ج : يجوز حالا عند الشافعي : ومنعه الأئمة الثلاثة فلا يجوز عندهم إلا مؤجلا .

س ٥٢ : هل يصح السلم في الغالية وهي أنواع من الطيب مركبة من العنبر والمسك والكافور وغيره ؟

ج : لا يصح السلم فيها ، لأن البيع لا يتحمل جهالة المعقود عليه ، فالسلم من باب أولى .

س ٥٣ : هل يصح السلم في شيء تدخله النار لإحاطته ؟

ج : لا يصح السلم في ذلك .

س ٥٤ : هل يصح السلم في ثمرة بستان أو قرية صغيرة ؟

ج : لا يصح السلم في ذلك .

س ٥٥ : هل يشترط للسلم علم العاقلين وعلم عدلين ؟

ج : نعم يشترط ذلك .

س ٥٦ : هل يصح الاعتياض عن المسلم فيه ؟

ج : لا يجوز ذلك كما أنه لا يجوز بيعه .

س ٥٧ : هل يشترط بيان موضع التسليم إن كان الموضع لا يصلح للتسليم ، أو كان يصلح ولكن لنقل المسلم مؤنة ؟

ج : نعم يشترط ذلك لاختلاف الأغراض فيه .

س ٥٨ : أحضر المسلم إليه المسلم فيه قبل حلول الأجل فهل يجبر المسلم على قبوله ؟

ج : إن كان امتناعه لغرض صحيح لا يجبر وإلا أجبر .

س ٥٩ : هل يدخل السلم خيار الشرط ؟

ج : لا يدخله خيار الشرط ، ولكن يدخله خيار المجلس .

س ٦٠ : آخر رأس المال في عقد السلم أو بعضه ، فما الحكم ؟

ج : بطل في الصورة الأولى وصح في البعض المسلم في الصورة الثانية .

س ٦١ : أحال المسلم المسلم إليه إلى شخص فهل يعتبر ذلك قبض ؟

ج : لا يعتبر ذلك ولا بد من القبض الحقيقي .

فصل

والتبايعان بالخيار مالم يفترقا ولهما أن يشترطا الخيار إلى ثلاثة أيام

س ٦٢ : ما هو الخيار ؟

ج : هو ثبوت ترك البيع والشراء وإمضائه لكل من المتعاقدين .

س ٦٣ : ما هو الدليل على الخيار ؟

ج : هو قوله صلى الله عليه وسلم « والبيعان بالخيار ما لم يفترقا ، أو يقول أحدهما للآخر اختر ، .

س ٦٤ : ما هو النوع الأول من أنواع الخيار ؟

ج : هو خيار المجلس .

س ٦٥ : ما الذى يثبت فيه خيار المجلس ؟

ج : يثبت في كثير من أنواع البيع مثل السلم وبيع الطعام بالطعام والصرف وصلاح المعاوضة وغير ذلك .

س ٦٦ : إلى متى يكون خيار المجلس لمن تبايعا في غرفة أو دار ؟

ج : يكون لهما الخيار ما لم يخرج أحدهما من الغرفة أو من الدار إلى محضها

س ٦٧ : متى يثبت خيارا المجلس لمن تبايعا في فضاء ؟

ج : يثبت لهما ما لم يفترقا بأبدانها ويولى كل واحد منهما ظهره للآخر .

س ٦٨ : مات المتعاقدان في مجلس العقد ، فما الحكم ؟

ج : يثبت الخيار لورثتهما .

س ٦٩ : هل يثبت خيار المجلس في عقد النكاح ؟

ج : لا يثبت فيه الخيار لأنه لا يقع غالباً إلا عن ترو .

س ٧٠ : هل ينقطع الخيار بقولهما : اخترنا البيع أو التزمنا البيع ؟

ج : نعم ينقطع بذلك .

س ٧١ : هل يثبت خيار المجلس للوكيل أو للوكل ؟

ج : يثبت الخيار للوكيل دون الموكل .

- س ٧٢ : هل يثبت خيار المجلس عند الأئمة الأربعة ؟
- ج : يثبت خيار المجلس عند الشافعي وأحمد وجمهور العلماء ، وقال مالك وأبو حنيفة لا خيار ويثبت البيع بالإيجاب والقبول .
- س ٧٣ : ما هو النوع الثاني من أنواع الخيار ؟
- ح : هو خيار الشرط .
- س ٧٤ : ما هي مدة خيار الشرط ؟
- ج : ثلاثة أيام فما دون ذلك .
- س ٧٥ : ما هي البيوع التي يثبت فيها خيار الشرط ؟
- ج : هي البيوع التي لم يكن فيها الربا .
- س ٧٦ : شرط أحد المتبايعين ثلاثة أيام والآخر يومين ، هل يصح ذلك ؟
- ج : نعم يصح ذلك .
- س ٧٧ : قلتم إن الخيار يثبت لورثة المتبايعين ، فإذا كانوا أطفالاً أو مجانين فما الحكم ؟
- ج : ينصب القاضي من يفعل ما فيه المصلحة من الفسخ أو غيره .
- س ٧٨ : ما هو النوع الثالث من أنواع الخيار ؟
- ج : هو الرد بالعيب .
- س ٧٩ : ما هو الدليل على الرد بالعيب ؟
- ج : هو ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها ، أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله ثم وجد به عيباً فخاضه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه عليه ، رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه .
- س ٨٠ : متى يجوز الرد بالعيب ؟
- ج : إذا كان العيب قديماً أو حدث بعد العقد وقبل القبض .
- س ٨١ : ما هي العيوب التي يرد بها المبيع ؟
- ج : هي كثيرة جداً كون العبد سارقاً أو زانياً أو الدابة جهوحاً أو

عضاضة ونحو ذلك ، والضابط في العيب هو كل ما نقص العين أو القيمة
نقصاً يفتوت به غرض صحيح .

- س ٨٢ : خرج المبيع المبيع من يد المشتري بوقف أو عتق ، فما الحكم ؟
ج : لا يمكن الرد في هذه الحالة وله أرشه وكذلك إذا زال ملكه يبيع فلا رد
له في الحال ولا أرش لإمكان أن يعود المبيع له .
س ٨٣ : متى يكون الرد في بيع الأعيان ؟
ج : يكون الرد على الفور .

الرهن

- س ٨٤ : ما هو الرهن لغة وشرعاً ؟
ج : لغة الثبوت ، وشرعاً جعل عين مالية وثيقة مقابلة دين يستوفى منها عند
تعذر وفائه .
س ٨٥ : ما هي أركان الرهن ؟
ج : هي أربعة ، مرهون ، ومرهون به ، وعاقدان : وهما الراهن والمرتهن ،
وصيغة .
س ٨٦ : ما هي شروط المرهون ؟
ج : هي اثنان أن يكون عيناً وأن يصح بيعه .
س ٨٧ : ما هي شروط المرهون به ؟
ج : هي أربعة ، كونه ديناً ، وكونه معلوماً عند العاقدين قدراً وصفة وكونه
ثابتاً ، وكونه لازماً أو آيلاً للزوم بنفسه .
س ٨٨ : ما هي شروط الراهن والمرتهن ؟
ج : هي اثنان : الاختيار وأهلية التبرع .
س ٨٩ : ما هي شروط صيغة الرهن ؟
ج : هي شروط صيغة البيع السابقة ، غير أنه لا يشترط توافق الإيجاب والقبول
في المعنى حتى لو قال : رهنك العبد بألف : فقال : قبلت بخمسمائة ، صح .

- س ٩٠ : ما هو الدليل على الرهن ؟
- ج : قوله تعالى (فرهان مقبوضة) ومن السنة ما رواه الشيخان : أنه عليه الصلاة والسلام رهن درعاً عند يهودى على شمير لأهله .
- س ٩١ : ما هو المقصود من الرهن ؟
- ج : هو بيع المين المرهونة عند الاستحقاق واستيفاء الحق منها .
- س ٩٢ : هل يجوز رهن الموقوف وأم الولد ؟
- ج : لا يجوز ، لأنه كل ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه .
- س ٩٣ : هل يصح رهن الدين ؟
- ج : لا يصح رهن الدين ، لأن شرط المرهون أن يكون بما يقبض ، والدين لا يمكن قبضه .
- س ٩٤ : هل للراهن أن يرجع في الرهن ؟
- ج : له ذلك ما لم يقبضه المرتهن .
- س ٩٥ : ما هي صفة الرجوع في الرهن ؟
- ج : هي تكون بالقول والفعل بأن يقول : رجعت في الرهن قبل أن يقبضه المرتهن أو يتصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع والإعتاق .
- س ٩٦ : ما هي الحالة التي يضمن فيها المرتهن الرهن ؟
- ج : يضمن في حالة التعدي لأن الرهن أمانة .
- س ٩٧ : لو تلف المرهون بغير تعدي فهل يضمنه المرتهن ويسقط شيء من الدين ؟
- ج : لا يضمن ولا يسقط من الدين شيء .
- س ٩٨ : دفع الراهن بعض الدين فهل ينفك الرهن ؟
- ج : لا ينفك الرهن إلا بجميع الدين .
- س ٩٩ : أذن الراهن للمرتهن أن يبيع الرهن ويستوفي الحق ، فما الحكم ؟
- ج : إن كان البيع بحضرة الراهن أو حدد له الثمن صح وإلا فلا .
- س ١٠٠ : هل يجوز رهن الوقف ؟
- ج : لا يجوز ذلك لأنه لا يجوز بيعه .

- س ١٠١ : هل يجوز رهن المنفعة كسكنى دار ؟
ج : لا يجوز ذلك .
س ١٠٢ : هل يجوز للراهن أن يتصرف في المهرن ؟
ج : لا يجوز ذلك سواء كان يطل حق المرتهن أو لا يبطله ، وسواء كان يضمر المهرن أو لا يضمره .

القرض

- س ١٠٣ : ما هو القرض لغة وشرعاً ؟
ج : لغة : القطع وشرعاً تملك الشئ برد بئله .
س ١٠٤ : ما هو حكم القرض ؟
ج : حكمه مندوب .
س ١٠٥ : ما هي أركان القرض ؟
ج : هي أربعة : مقرض ، ومقترض ، ومقرض ، وصيغة .
س ١٠٦ : ما هي شروط المقرض ؟
ج : اثنان : الاختيار وأهلية التبرع فيما يقرضه .
س ١٠٧ : ما هي شروط المقرض ؟
ج : الاختيار وأهلية المعاملة .
س ١٠٨ : ما هي شروط ما يقرض ؟
ج : أن يصح فيه السلم .
س ١٠٩ : ما هي شروط صيغة القرض ؟
ج : هي شروط صيغة البيع السابقة .
س ١١٠ : هل يجوز في القرض شرط الأجل .
ج : لا يجوز ذلك ، فإن شرط فسد الشرط ، وإن كان للمقرض فيه حظ فسد العقد .
س ١١١ : شرط المقرض أن يرد أجود مما أقرضه ؟

ج : لا يجوز ذلك لأنه ربا .

س ١١٢: رد المقرض أجود بما اقترضه بدون شرط هل يجوز ذلك ؟

ج : نعم يجوز لحديث « إن خياركم أحسنكم قضاء » .

س ١١٣: اقترضه عشرة مكسرة على أن يرد عشرة صحيحة . فما الحكم ؟

ج : كل قرض جر للمقرض نفعا فهو لا يجوز لأنه ربا .

س ١١٤: هل للمقرض أن يشترط الرهن والضمان ؟

ج : نعم يجوز له ذلك ؟

س ١١٥: هل يجوز للمقرض أن يأخذ بدلا عن المقرض ؟

ج : نعم يجوز ذلك .

س ١١٦: طلب المقرض المقرض أن يدفع له القرض في غير البلد الذي أقرض فيه ،

فما الحكم ؟

ج : يلزمه دفع المقرض إذا كان ذهباً أو فضة أو شيئاً لا كلفة في حمله . وإن كان

غير ذلك لزمته القيمة لا مثله .

س ١١٧: ما هي المسائل التي يصح السلم فيها ، ولا يصح القرض ؟

ج : هما مسألتان الأولى الأمانة التي تحمل للمقرض ، والثانية التي لا تحمل له ، وفي

وسعه زوال المانع كأخت الزوجة .

س ١١٨: ما هي المسائل التي يصح فيها القرض ولا يصح فيها السلم ؟

ج : هي نصف العقار فأقل والخبز وزنا أو عدداً لعموم الحاجة إليه .

الحجر

س ١١٩: ما هو الحجر لغة وشرعاً ؟

ج : هي لغة المنع ، وشرعاً المنع من تصرف خاص بسبب خاص .

س ١٢٠: ما هي أقسام الحجر ؟

ج : هي أقسامه اثنان : الحجر لمصلحة الشخص نفسه : والحجر لمصلحة الغير .

س ١٢١ : ماهو الدليل على الحجر ؟

ج : قوله تعالى : (فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً) الآية .

س ١٢٢ : ماهو النوع الأول من أنواع الحجر ؟

ج : هو من يحجر عليه لمصلحة نفسه . وهم الصبي والمجنون والسفيه المبذر لماله .

س ١٢٣ : ماهو النوع الثاني من أنواع الحجر ؟

ج : هو من يحجر عليه لمصلحة الغير وهم المفلس الذي ارتكبه الديون والمريض المخوف عليه فيما زاد على الثلث والعبد الذي لم يأذن له في التجارة .

س ١٢٤ : ماهي صورة الحجر على السفيه المبذر الذي بلغ رشيداً ؟

ج : أن يقول الحاكم : منعت فلاناً من التصرف في ماله .

س ١٢٥ : ماهو حكم تصرف المفلس ؟

ج : لا يصح تصرفه ببيع ولا عتق ولا هبة ، وكذا جميع التصرفات المفوتة المال الموجود حال التصرف .

س ١٢٦ : ماهو السبب في الحجر على المريض المخوف عليه ؟

ج : هو لحق الورثة فيما زاد على الثلث بعد الديون ، ولا حجر عليه في ثلث ماله .

س ١٢٧ : ماهو الدليل على أن الشخص له أن يتصرف في ثلث ماله عند وفاته ؟

ج : هو قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله أعطاكم عند وفاتكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم ، رواية الطبراني عن معاذ وأبي الدرداء بلفظ : « إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم » .

س ١٢٨ : ماهو حكم تصرف الصبي والمجنون في مالهما ؟

ج : لا يجوز تصرفهما ومن في معناهما لأن عدم صحة التصرف هي فائدة الحجر .

س ١٢٩ : من ينوب عن هؤلاء المحجور عليهم ؟

ج : يتصرف عنهم الأولياء وهم الأب ، ثم الجد ، ثم الوصي ، ثم وصي الوصي . ثم السلطان .

- س ١٣٠ : هل يصح تصرف المفلس فيما في ذمته دون أعيان ماله ؟
- ج : نعم يصح ذلك فلو باع سلباً أو اشتري في ذمته ، وكذا لو طلق أو خالع جاز على الصحيح ، إذ لا ضرر على الغرماء .
- س ١٣١ : ماهو حكم تصرف المريض فيما زاد على الثلث ؟
- ج : هو موقوف على إجازة الورثة .
- س ١٣٢ : قال الوارث : أجزت ، ظان أن المال قليل فبان لى خلافه ، فما الحكم ؟
- ج : صدق الوارث مع يمينه بعدم العلم .
- س ١٣٣ : متى ينفك الحجر عن الصبي والمجنون ؟
- ج : إذا بلغ الصبي مصلحاً لدينه وماله ، وكذا إذا أفلق المجنون ولا يسلم لهما المال إلا بعد الاختبار .
- س ١٣٤ : إذا تصرف العبد بدون إذن سيده ، فما الحكم ؟
- ج : يكون المال في ذمته يطالب به بعد عتقه إذا كان يأذن أربابها . وإذا كان بغير إذنهم فيتعلق برقبته .

الصلح

- س ١٣٥ : ماهو الصلح لغة وشرعاً ؟
- ج : لغة هو قطع النزاع . وشرعاً عقد يحصل به ذلك .
- س ١٣٦ : ماهو الدليل على الصلح ؟
- ج : هو قوله تعالى : (والصلح خير) الآية . وقوله صلى الله عليه وسلم : الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، رواه ابن حبان وصححه .
- س ١٣٧ : ماهى أنواع الصلح ؟
- ج : هى نوعان إبراء ومعاوضة .
- س ١٣٨ : ماهو الإبراء ؟

ج : هو اقتصاره من حقه على بعضه ، مثال ذلك له ألف فتصالحا أن يعطيه خمسمائة فهو إبراء من الباقي .
س ١٣٩ : ماهي المعاوضة ؟

ج : هي عدول المصالح من حقه إلى غيره ، ومثال ذلك أن له دار فاقربها وصالحه على أثواب ، وحكم هذا الصلح حكم البيع .

س ١٤٠ : هل يصح تعليق صلح الإبراء على شرط أم لا ؟

ج : لا يصح تعليقه على شرط لأن تعليق الإبراء لا يجوز .

س ١٤١ : هل يصح الصلح مع الإنكار ؟

ج : لا يصح ذلك ، كما قال صاحب الزبد الصلح جائز مع الإقرار به ضد خصومات بلا إنكار .

س ١٤٢ : تصالحا على بعض العين المدعاه . فما الحكم ؟

ج : يصح ذلك ويجرى على هذا الصلح أحكام الهبة .

س ١٤٣ : صالحه على منفعة دار أو دابة . فما الحكم ؟

ج : يجوز ذلك ويجرى على هذا الصلح حكم الإجارة .

س ١٤٤ : ماهي شروط صحة الصلح ؟

ج : هي شرطان . سبق خصومة وإقرار الخصم .

الحوالة

س ١٤٥ : ماهي الحوالة لغة وشرعاً ؟

ج : لغة التحويل والانتقال . وشرعاً عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى .

س ١٤٦ : ماهو الدليل على الحوالة ؟

ج : مارواه الشيخان أنه عليه الصلاة والسلام قاله مطلق الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملي . فليتبّع .

س ١٤٧ : ماهي أركان الحوالة ؟

ج : أركانها سبعة ١ - محيل ٢ - ومحتال ٣ - ومحال عليه ٤ - ودين للمحتال على المحيل ٥ - ودين للمحيل على المحال عليه ٦ - الإيجاب ٧ - والقبول .

س ١٤٨ : ما يشترط في المحيل والمحتال ؟

ج : يشترط في أحدهما ما يشترط في البائع والمشتري .

س ١٤٩ : ما يشترط في الإيجاب والقبول ؟

ج : يشترط في ذلك ما يشترط في صيغة البيع .

س ١٥٠ : ماهي شروط الحوالة ؟

ج : هي أربعة : ١ - رضا المحيل ٢ - وقبول المحتال ٣ - وكون الحق

مستقراً في الذمة ٤ - واتفاق مافي ذمة المحيل والمحال عليه . في الجنس والنوع والحلول والتأجيل .

س ١٥١ : ماهي صورة الحوالة ؟

ج : هي أن يكون لخالد ألف ريال على عمرو ، ولزيد ألف ريال على خالد ، فيحيل خالد زيدا على عمرو .

س ١٥٢ : لو أحال خالد زيدا بخمسمائة من الألف المذكورة ، هل يجوز ذلك ؟

ج : نعم يجوز لما ظهر لنا من قول بعض الفقهاء وبعضهم منعه . وقال : لا يصح إلا أن يحيله بألف على ألف والله أعلم .

س ١٥٣ : هل يشترط رضا المحال عليه ؟

ج : لا يشترط .

س ١٥٤ : هل تصح الحوالة على الميت ؟

ج : نعم لأنه لا يشترط رضا المحال عليه .

س ١٥٥ : فلو أحال عشرة على خمسة هل يصح ذلك أم لا ؟

ج : لا يصح ذلك بالاتفاق

س ١٥٦ : ماهي حقيقة الحوالة ؟

ج : هي بيع دين بدين . والله أعلم .

الضمان

- س ١٥٧ : ماهو الضمان لغة وشرعاً ؟
- ج : هو لغة الالتزام . وشرعاً التزام حق ثابت في ذمة الغير أو إحضار عين مضمونة أو بدن من يستحق إحضاره ويسمى ذلك بالكفالة .
- س ١٥٨ : ماهو الدليل على الضمان ؟
- ج : (ولن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) وقال عليه الصلاة والسلام : العارية مؤداه والزعيم غارم ، رواه أبو داود والترمذى .
- س ١٥٩ : ماهى أركان الضمان ؟
- ج : أركانه خمسة : ١ - ضامن ٢ - ومضمون له ٣ - ومضمون عنه ٤ - ومضمون ٥ - وصيغة .
- س ١٦٠ : ماهى شروط الضامن ؟
- ج : هى أربعة : أن يكون فيه أهلية التبرع فلا يصح من صبي ومجنون . وأن يكون مختاراً ، وأن يأذن له المضمون أو وليه فى ضمان البدن ، وأن يكون قادراً على انتزاع العين فى ضمان ردها أو يأذن له المضمون عنه .
- س ١٦١ : ماهو شرط المضمون له ؟
- ج : هو أن يعرفه الضامن بعينه .
- س ١٦٢ : ماهو شرط المضمون عنه ؟
- ج : هو أن يكون مديناً .
- س ١٦٣ : ماهى شروط المضمون ؟
- ج : شروطه ثلاثة : ١ - ثبوته ٢ - لزومه ٣ - علم الضامن به : جنساً وقدرأ وصفة وعيناً .
- س ١٦٤ : ماهى شروط صيغة الضمان ؟
- ج : هى ثلاثة : أن تكون بلفظ يشعر بالالتزام ، وعدم التعليق ، وعدم التأقيت .

س ١٦٥ : ماهى صورة ضمان رد العين ؟

ج : هى أن ينصب زيدمالا لعمر و فيقول بكر لعمر و : ضمانت لك ره المال الذى خصبه زيد .

س ١٦٦ : ماهو ضمان البدن المسمى بالكفالة ؟

ج : هو أن يكون لخالد على بكر حق مالى أو قصاص ، أو حد قذف فيقول عمرو لخالد : تكفلت لك بيدن بكر وإحضاره فى الوقت المطلوب .

س ١٦٧ : هل يصح لصاحب الدين أن يطالب الضامن والأصيل ؟

ج : نعم يصح له ذلك .

س ١٦٨ : إذا سدد الدين الأصيل هل يبرأ الضامن ؟

ج : نعم ولا عكس فإنه إذا سدد الضامن رجع على الأصيل .

س ١٦٩ : هل يصح ضمان الدين المجهول ؟

ج : لا يصح ذلك .

س ١٧٠ : هل تصح كفالة من عليه حق لآدمى كحد قصاص وقذف ؟

ج : نعم يصح ذلك أما من عليه حد لله تعالى فلا تصح كفالته .

س ١٧١ : غاب المكفول بيده ولا يعلم الكافل مكانه ، فهل يكلف بإحضاره .

ج : لا يكلف بذلك حتى يعلم مكانه .

باب الشركة

س ١٧٢ : ماهى الشركة لغة وشرعاً ؟

ج : هى لغة الاختلاط ، وشرعاً عقد يقتضى ثبوت الحق لاثنين فأكثر

س ١٧٣ : ماهو الدليل على الشركة ؟

ج : قوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى : « أنا ثالث الشريكين ما لم يخن

أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما » رواه أبو داود والحاكم .

- س ١٧٤ : ماهى أركان الشركة ؟
- ج : هى خمسة : عاقدان ومالان وصيغة .
- س ١٧٥ : ماهى أنواع الشركة ؟
- ج : هى : شركة أبدان ، وشركة مفاوضة وشركة وجوه . وشركة عنان وكلها باطلة إلا شركة العنان الصحيحة .
- س ١٧٦ : ماهى شركة العنان ؟
- ج : هى أن يأتى كل واحد من الشريكين بمال بشروطه الآتية .
- س ١٧٧ : ما هو شرط عامدى الشركة ؟
- ج : هو صلاحية التوكيل والتوكل فى كل واحد منهما إذا تصرفا .
- س ١٧٨ : ماهى شروط مالى الشركة ؟
- ج : هى أربعة اتفاقهما جفساً وصفة والإذن فى التصرف فيهما لمن يتصرف وكون الربح والخسران على قدرهما .
- س ١٧٩ : ماهو شرط صيغة الشركة ؟
- ج : هى أن تشعر بالإذن فى التصرف لمن يتصرف .
- س ١٨٠ : هل تصح الشركة فى المثليات ؟
- ج : نعم تصح الشركة فى ذلك لعدم تمييز المالكين حال خياطتهما .
- س ١٨١ : هل تصح الشركة فى المتقومات ؟
- ج : لا تصح الشركة فى ذلك .
- س ١٨٢ : ماهى الحيلة فى الشركة فى غير المثليات ؟
- ج : هى أن يبيع كل واحد من الشريكين بعض عرضه ببعض عرض الآخر ، ويتقابضاً ثم يأذن كل منهما للآخر فى التصرف . والله أعلم .
- س ١٨٣ : ماهو حكم عقد الشركة ؟
- ج : هو عقد جائز من الطرفين .
- س ١٨٤ : ما الذى يبطل به عقد الشركة ؟
- ج : تبطل بالموت ، والجنون والإغماء وبعزله أو انفزاله .

- س ١٨٥ : هل تصور الشركة في المتقومات في غير الحيلة السابقة ؟
 ج : نعم يتصور ذلك إذا ورث شخصان مالا متقوماً .
 س ١٨٦ : كيف يكون الربح في عقد الشركة ؟
 ج : الربح والخسران على قدر المالين ، فمن له ربع المال أخذ ربع الربح .
 وكذلك عليه الربع في الخسران .

الوكالة

- س ١٨٧ : ماهى الوكالة لغة وشرعاً ؟
 ج : الوكالة لغة التفويض والحفظ . وشرعاً تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلى غيره لا ليفعله بعد الموت :
 س ١٨٨ : ماهو حكم الوكالة ؟
 ج : حكمها جائزة .
 س ١٨٩ : ماهو الدليل على الوكالة ؟
 ج : قوله تعالى : (فابعثوا أحدكم بورقكم) الآية . ومن السنة حديث عمرو بن أمية الضمري لما وكاه الرسول صلى الله عليه وسلم في قبول فكاح أم حبيبة بنت أبي سفيان .
 س ١٩٠ : ماهى أركان الوكالة ؟
 ج : أركانها أربعة : موكل ، ووكيل ، وموكل فيه ، وصيغة .
 س ١٩١ : ماهو شرط الموكل ؟
 ج : هو صحة مباشرته الموكل فيه .
 س ١٩٢ : ماهى شروط الوكيل ؟
 ج : هى اثنان صحة مباشرته التصرف المأذون فيه لنفسه ، وتعيينه
 س ١٩٣ : ماهى شروط الموكل فيه ؟
 ج : هى ثلاثة : أن يملكه الموكل ، وأن يكرن قابلاً للنيابة ، وأن يكون معلوماً ولو بوجه .

س ١٩٤ : ما هي شروط صيغة الوكالة ؟
ج : هي ثلاثة. لفظ من الموكل أو الوكيل يشعر بالرضا، وعدم الرد من الآخر، وعدم التعليق .

س ١٩٥ : لو قال شخص : وكلت كل إنسان في بيع داري أو دابتي هل يصح ؟
ج : لا يصح ذلك لعدم التعيين .

س ١٩٦ : هل يصح الأعمى أن يوكل غيره فيما لا تصح مباشرة له ؟
ج : يصح ذلك للضرورة

س ١٩٧ : لو قال لشخص : وكلتك في بيع أموالى هل يصح ذلك ؟
ج : نعم يصح ذلك بخلاف ما لو قال : وكلتك في جميع أموري .

س ١٩٨ : لو وكل فيما سيملكه وطلاق من سينكحها هل يصح ذلك ؟
ج : لا يصح ذلك .

س ١٩٩ : هل يصح توقيت الوكالة ؟

ج : نعم يصح فلو قال : وكلتك في بيع كذا إلى شهر شوال . جاز ذلك .
س ٢٠٠ : هل يصح تعليق التصرف في الوكالة ؟

ج : نعم يصح فلو قال : وكلتك الآن في بيع كذا ولا تبعه حتى يجيء شهر محرم ، جاز ذلك .

س ٢٠١ : لو قال شخص لآخر : وكلتك متى جاء شهر كذا . فهل يصح ذلك ؟

ج : لا يصح ذلك . ولكن هذا اللفظ يعتبر إذناً فإذا جاء الوقت المعلق جاز له التصرف .

س ٢٠٢ : بماذا تبطل الوكالة ؟

ج : تبطل بنسخها وبالجنون والإغماء وبموت أحدهما .

س ٢٠٣ : ما هو حكم الوكيل في التصرف والقبض والإقباض ؟

ج : الوكيل أمين في جميع ما يتصرف فيه ولا يضمن إلا بالتعدي .

س ٢٠٤ : ما هو شروط صحة التصرف في الوكالة المطلقة ؟

ج : هي ثلاثة ، أن يكون العقد بشمن المثل وكون الثمن نقداً ، وكونه بتقدي البلد .

الإقرار

س ٢٠٥ : ما هو الإقرار لغة وشرعاً ؟

ج : لغة هو الإثبات ، وشرعاً الاعتراف بالحق .

س ٢٠٦ : ما هي أقسام الإقرار ؟

ج : هي قسمان الإقرار بحق الله والإقرار بحق الأدنى .

س ٢٠٧ : ما هو الدليل على الإقرار ؟

ج : قوله تعالى (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) الآية .

وقوله صلى الله عليه وسلم : واغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت

فارجعها ، رواه الشيخان

س ٢٠٨ : ما هي أركان الإقرار ؟

ج : أركانه أربعة : مقرر ، ومقر له ، ومقر به ، وصيغه .

س ٢٠٩ : ما هي شروط المقر ؟

ج : هي اثنان : إطلاق التصرف والاختيار .

س ٢١٠ : ما هي شروط المقر له ؟

ج : هي ثلاثة أن يكون معيناً نوع تعيين ، وأهليته لاستحقاق المقر به ، وأن

لا يكذبه المقر له .

س ٢١١ : ما هي شروط المقر به ؟

ج : شروط المقر به اثنان : أن لا يأتي بلفظ يقتضي أنه ملكه ، وأن يكون

يبد المقر ولو مآلاً :

س ٢١٢ : ما هو شرط صيغة الإقرار ؟

ج : أن يذكر لفظاً يشعر بالالتزام بالحق .

س ٢١٣ : هل يجوز الرجوع في الإقرار ؟

- ج : نعم يجوز ويقبل رجوعه إذا كان المقر به حلاً من حدود الله ، مثل الزنا وشرب الخمر والمحاربة بشهر السلاح .
- س ٢١٤ : شخص أقر أنه أكره امرأة على الزنا ثم رجع عن إقراره . فما الحكم ؟
- ج : يسقط عنه حد الزنا ويجب عليه مهر المثل .
- س ٢١٥ : هل يصح إقرار الصبي والمجنون ؟
- ج : لا يصح إقرارهما لسقوط أقوالهما .
- س ٢١٦ : هل يصح إقرار المكره ؟
- ج : لا يصح ذلك .
- س ٢١٧ : هل يصح الإقرار بالمجهول ؟
- ج : نعم ويرجع إليه في بيانه .
- س ٢١٨ : هل يصح الاستثناء في الإقرار ؟
- ج : نعم يصح إن وصله به عادة .
- س ٢١٩ : ما هي صورة الاستثناء في الإقرار ؟
- ج : هي أن يقول لفلان على ألف إلا خمسين

العارية

- س ٢٢٠ : ما هي العارية لغة وشرعاً ؟
- ج : هي لغة ما يعار ولمقدها . وشرعاً لإباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه .
- س ٢٢١ : ما هو حكم العارية ؟
- ج : حكمها الاستحباب .
- س ٢٢٢ : ما الدليل على العارية ؟
- ج : قوله تعالى (ويمنمون الماعون) وفي السنة أنه صلى الله عليه وسلم « استعار يوم خيبر من صفوان بن أمية درعاً فقال له غصباً يا محمد ؟ فقال : لا بل عارية مضمونة » رواه أبو داود والنسائي والحاكم .
- س ٢٢٣ : ما هي أركان العارية ؟

ج : هي أربعة ١ - معير ٢ - مستعير ٣ - ومعار ٤ - وصيغة .

س٢٢٤ : ما هي شروط المعير ؟

ج : هي ثلاثة الاختيار ، وصحة التصرف ، وملكية المنفعة .

س٢٢٥ : ما هي شروط المستعير ؟

ج : هي اثنان ، التعيين ، وإطلاق التصرف .

س٢٢٦ : ما هي شروط المعار ؟

ج : شروط المعار أربعة . أن يستفيد المستعير منفعته ٢ - وأن تكون مباحة

٣ - وأن تكون مقصوده ٤ - وأن يكون الانتفاع به مع بقائه .

س٢٢٧ : ما هو شرط صيغة العارية ؟

ج : هو لفظ يشعر بالإذن في الانتفاع أو بطلبه مع لفظ الآخر أو فعله .

س٢٢٨ : هل تجوز العارية مطلقة وهل له الرجوع فيها .

ج : نعم تجوز العارية مطلقة ومقيدة وله الرجوع فيها متى شاء .

س٢٢٩ : ما هي الحالة التي ليس له الرجوع فيها ؟

ج : إذا أعار أرضاً لدفن ميت فلا يجوز الرجوع حتى يبلى الميت .

س٢٣٠ : بماذا يرفع حكم العارية ؟

ج : يرفع بموت المعير ، وجنونه وإغمائه والحجر عليه . وكذا بموت المستعير ،

فيجب على الورثة ردها .

س٢٣١ : تلفت العين المستعارة بغير الاستعمال المأذون ، فما الحكم ؟

ج : يضمنها المستعير بقيمتها يوم تلفها .

س٢٣٢ : لو تلفت العارية بغير تفريط فهل يضمن المستعير ، وما الدليل ؟

ج : نعم يضمن والدليل حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه المتقدم ذكره .

الغصب

س٢٣٣ : ما هو الغصب لغة وشرعاً ؟

ج : هو لغة أخذ الشيء ظلماً ، وشرعاً استيلاء على حق الغير بغير حق .

س٢٣٤ : ما هو الأصل في تحريم الغصب ؟

ج : قوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) الآية . ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام : أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، رواه الشيخان .

س ٢٣٥ : ماذا يجب على الغاصب ؟

ج : يجب عليه رد المال الذي غصبه وأرش نقصه وأجرة مثله .

س ٢٣٦ : شخص جلس على بساط آخر بدون إذنه فهل هذا غصب ؟

ج : نعم يعتبر غصباً إذا لم يعلم رضاه .

س ٢٣٧ : تلف الشيء المغصوب فما الحكم ؟

ج : يضمنه بمثله إذا كان له مثل أو يضمن قيمته إذا لم يكن له مثل .

س ٢٣٨ : متى يضمن قيمة المغصوب غير المثل ؟

ج : يضمن أكثر القيمة من يوم الغصب إلى يوم التلف .

الشفعة

س ٢٣٩ : ما هي الشفعة لغة وشرعاً ؟

ج : هي لغة الضم ، وشرعاً حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض .

س ٢٤٠ : لماذا شرعت الشفعة ؟

ج : شرعت لدفع ضرر مؤنة القسمة وسوء المشاركة .

س ٢٤١ : ما هو الدليل على الشفعة ؟

ج : ما رواه البخاري وقضى الرسول صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم

يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .

س ٢٤٢ : ما هي أركان الشفعة ؟

ج : أركانها ثلاثة ، شفيع ومشفوع ومشفوع منه .

س ٢٤٣ : ما هو شرط الشفيع ؟

ج : شرطه أن يكون شريكاً .

- س ٢٤٤ : ما هي شروط المشفوع ؟
- ج : هي ثلاثة أن يكون مما يقبل القسمة ، وأن يكون بما لا ينقل وأن يملك بعوض
- س ٢٤٥ : ما هو شرط المشفوع منه ؟
- ج : شرطه أن يتأخر ملكه عن ملك الشفيع .
- س ٢٤٦ : هل تثبت الشفعة لغير العاقل ؟
- ج : نعم تثبت فلا كان لمسجد شقص لم يوقف فلناظره الشفعة .
- س ٢٤٧ : هل تثبت الشفعة في بيت على سقف أو شجر أفرد بالبيع ؟
- ج : لا تثبت الشفعة في ذلك .
- س ٢٤٨ : هل تثبت الشفعة فيما ملك يارث ووصية وهبة بلا ثواب ؟
- ج : لا تثبت في ذلك ، لأنه ملك بغير عوض

القراض

- س ٢٤٩ : ما هو القراض لغة وشرعاً ؟
- ج : هو لغة مشتقة من القرض وهو القطع ، وشرعاً توكيل مالك بجعل مالا بيد آخر يتجر فيه
- س ٢٥٠ : ماهو الأصل في القراض ؟
- ج : هو أنه صلى الله عليه وسلم ضارب الخديجة بمالها إلى الشام .
- س ٢٥١ : ما هي أركان القراض ؟
- ج : أركانه ستة ، مالك ، وعامل ، ومال ، وعمل ، وربح ، وصيغة .
- س ٢٥٢ : ما هي شروط القراض ؟
- ج : هي أربعة أن يكون مال القراض دراهم أو دنانير أو ما يقوم مقامهما ، فلا يصح في العروض وأن لا يضيق على العامل في التصرف ، وأن يجعل له جزءاً معلوماً من الربح وأن لا يقنده بمدة .
- س ٢٥٣ : هل يصح القراض بالنقد المغشوش ؟

ج : الذى عليه أكثر الفقهاء ، جوازه بذلك لتعذر النقد الخالص .
س ٢٥٤ : فافوضه وقال له : لك جزءاً من الربح بغير تعيين . فما الحكم ؟
ج : فسد العقد .

س ٢٥٥ : ما هو حكم عقد القراض ؟
ج : هو جائز من الطرفين .
س ٢٥٦ : هل يضمن عامل القراض ؟
ج : عامل القراض أحد الأمانة : فلا يضمن إلا بالتعدي .
س ٢٥٧ : إذا حصل ربح وخسران فى مال القراض ، فما الحكم ؟
ج : يجبر من الربح فيكون الربح وقاية للخسران

المساقاة

س ٢٥٨ : ما هى المساقاة لغة وشرعاً ؟
ج : المساقاة لغة مشتقة من السقى ، وشرعاً معاملة الشخص غيره على شجر
ليتمعه به بالسقى وغيره والثمرة لهما بصيغة .
س ٢٥٩ : ما هو الدليل على المساقاة ؟
ج : هو ما رواه مسلم : أن الرسول صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر
بشطر ما يخرج منها من ثمرة أو زرع .
س ٢٦٠ : ما هو حكم المساقاة ؟
ج : حكمها جائزة .
س ٢٦١ : ما هى أركان المساقاة ؟
ج : أركانها : ستة - مالك وعامل وعمل وثمره وصيغة ومورد للعمل .
س ٢٦٢ : ما هو شرط العامل والمالك فى المساقاة ؟
ج : هو ما شرطناه عليهما فى عقد القراض .
س ٢٦٣ : ما هى شروط عمل المساقاة ؟
ج : هى اثنان أن لا يشترط على العاقد ماليس عليه وأن يقدره بزمان معلوم
يشمر فيه الشجر غالباً .

س ٢٦٤ : ماهى شروط الثمرة ؟

ج : لها شرطان ، الأول كونها للعاقدين ، والثاني كونها معلومة بالجزئية .

س ٢٦٥ : ماهى شرط صيغة المساقاة ؟

ج : شرطها هو شرط صيغة البيع إلا عدم التأقيت .

س ٢٦٦ : ماهى شروط مورد المساقاة ؟

ج : شروط ذلك ستة أن يكون نخلا ، أو عنبا ، وأن يكون مغروساً ، وأن يكون معيناً . وأن يكون مرثياً ، وأن يكون بيد العامل ، وأن لا يبدو صلاح ثمره

س ٢٦٧ . ماهى صورة المساقاة ؟

ج : هى أن يقول شخص لآخر ساقيتك على هذا النخل سنة لتتعده بنصف الثمر فيقول الشخص الآخر : قبلت .

س ٢٦٨ : ماهو حكم المساقاة عند الأئمة الأربعة ؟

ج : باطلة عند أبي حنيفة ، وتجوز عند مالك وأحمد فى جميع الأشجار المثمرة ، وعند الإمام الشافعى فى الجديد وهو المعتمد لا تجوز إلا فى العنب والنخل والله أعلم .

س ٢٦٩ : إذا كان بين النخل بياض ، فاحكم المزارعة عليه ؟

ج : تجوز المزارعة تبعاً للمساقاة بشرط اتحاد العامل وعسر أفراد النخل بالسقى والبياض بالعمارة ، وبشرط أن لا يفصل بينهما فى العقد .

س ٢٧٠ : ما حكم المخابرة وهى إجارة الأرض ببعض ما يخرج منها والمزارعة وهى أن يكون البذر من مالك الأرض ؟

ج : لا تجوز المخابرة بالاتفاق ولا المزارعة عند أبي حنيفة ومالك والشافعى ، وتجوز المزارعة عند أحمد : والله أعلم .

س ٢٧١ : ماهو حكم المساقاة على ثمرة بدا صلاحها ؟

ج : لا تجوز المساقاة عليها .

س ٢٧٢ : لو شرط العامل أن يعمل معه مالك الأرض . فهل يجوز ذلك ؟

ج : لا يجوز لأن القاعدة أن كل ما يجب على العامل إذا شرطه على المالك
يفسد العقد .

س ٢٧٣ : لو لم يذكر المالك للعامل جزءاً معلوماً من الثمرة فما الحكم ؟

ج : فسد عقد المساقاة .

س ٢٧٤ : لو شرط العامل أن سقوط النخل من سعف وليف ونحوه له فما الحكم ؟

ج : بطل العقد لأنها للمالك النخل .

الإجارة

س ٢٧٥ : ماهى الإجارة لغة وشرعاً ؟

ج : الإجارة لغة الأجرة ، وشرعاً عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل
والإباحة بعوض معلوم .

س ٢٧٦ : ماهى أركان الإجارة ؟

ج : أركانها أربعة صيغة ، وأجرة ، ومنفعة ، وعاقد .

س ٢٧٧ : ماهو الدليل على الإجارة ؟

ج : هو قوله تعالى (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وما روى البخارى
أنه عليه الصلاة والسلام قال : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة . رجل أعطى
بني ثم غدر ، ورجل باع حراً وأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه
ولم يعطه أجره .

س ٢٧٨ : ماهو شرط صيغة الإجارة ؟

ج : هو شرط صيغة البيع إلا عدم التأقيت .

س ٢٧٩ : ماهى شروط الأجرة ؟

ج : هى رؤيتها إن كانت معينة وكونها معلومة جنساً وقدرأ وصفة وكونها
مسلمة فى المجلس فى إجارة الذمة .

س ٢٨٠ : ماهى شروط المنفعة ؟

ج : شروطها خمسة : كونها متقومة وكونها معلومة وكونها مقدورة التسليم
واقعة للمستأجر وكونها غير متضمنة استفتاء عين قصدا فلا يصح استئجار
بستان لثمرة لأن الأعيان لا تملك بعقد الأجرة قصد .

س ٢٨١ : ماهو شرط عاقد الإجارة ؟

ج : شرط عاقد من مؤجر ومستأجر ، شرط عاقد البيع من بائع ومشتري
سوى لإسلام المستأجر لمسلم .

س ٢٨٢ : ماهي صورة لإجارة العين ؟

ج : هي أن يقول بكر لخالد : أجرتك هذه الدار بألف ريال فيقول خالد : قبلت .
س ٢٨٣ : ماهي صورة لإجارة النمة

ج : هي أن يقول عمرو لبكر : ألزمت ذمتك حمل هذا المتاع إلى بلد كذا بمائة
ريال . فيقول بكر : قبلت .

س ٢٨٤ : هل تصح الإجارة على شيء نافه مثل كلبه يباع لا تتعب فيها ؟

ج : لا تصح إلا على منفعة مقصودة

س ٢٨٥ : هل تصح إجارة الشمع والصابون ؟

ج : لا يصح ذلك لأن استعماله يذهب عينه

س ٢٨٦ : شخص أجر داراً ولم يقدر المدة . فما الحكم ؟

ج : إجارته باطلة لأن تقدير المدة شرط .

س ٢٧٨ : هل يصح استئجار الكافر للمسلم ؟

ج : نعم يصح ذلك بخلاف بيع العبد المسلم على الكافر .

س ٢٨٨ : هل تصح الإجارة بلفظ البيع ؟

ج : لا تصح بذلك كما أن البيع لا يصح بلفظ الإجارة .

س ٢٨٩ : هل يشترط تسليم الأجرة في أجرة النمة ؟

ج : نعم يشترط ذلك بخلاف إجارة العين

س ٢٩٠ : هل تبطل الإجارة بموت المتعاقدين ؟

ج : لا تبطل بذلك ولا بموت أحدهما بل يبقى حكمها إلى انتهاء المدة .

س ٢٩١ : إذا تهدمت الدار فهل يضمن صاحبها متاع للمستاجر ؟

ج : لا يضمن ذلك ويلزمه رفع الاقراض عنه .

س ٢٩٢ : إذا تهدمت الدار فهل تبطل الاجارة ؟

ج : نعم تبطل بهدم الدار .

س ٢٩٣ : ما هو حكم فسخ عقد الاجارة بموت أحد المتعاقبين عند الأئمة الأربعة ؟

ج : لا يفسخ عقد الاجارة بموت أحد المتعاقبين عند الإمام مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة : تنفسخ بذلك . والله أعلم .

إحياء الموات

س ٢٩٤ : ما هو الموات الجائز إحياءه ؟

ج : هي أرض لم تعمّر في الإسلام ولم تكن حريماً لعامر .

س ٢٩٥ : ما هي شروط إحياء الموات ؟

ج : شروطه اثنان : أن يكون المحي مسلماً وأن تكون الأرض حرة لم يجر عليها ملك لمسلم .

س ٢٩٦ : ما هو الدليل على إحياء للموات ؟

ج : قوله صلى الله عليه وسلم « من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » ، رواه أبو داود والفساني والترمذي .

س ٢٩٧ : ما هو العرق الظالم ؟

ج : هو يشمل أربعة أشياء الغراس والبناء والنهر والبر .

س ٢٩٨ : ما هي كيفية الإحياء ؟

ج : تختلف بحسب ما يريده الشخص المحي

س ٢٩٩ : هل يجوز للذي الإحياء ؟

ج : لا يجوز له ذلك بخلاف الاحتطاب والاحتشاش .

س ٣٠٠ : ما هو حكم بذل للماء ؟

- ج : يجب بذله بثلاثة شروط : أن يفضل عن حاجته ، وأن يحتاج إليه غيره
 نفسه أو بهيمته ، وأن يكون مما يستخلف في بئر أو عين ونحوه .
 س ٣٠١ : إذا سبق شخص إلى موات فحفر فيها بئراً هل يجوز لغيره أن يحفر بئراً
 ينقص بسببها ماء بئر الأول
 ج : لا يجوز ذلك .

الوقف

- س ٣٠٢ : ماهو الوقف لغة وشرعاً ؟
 ج : هو لغة الحبس ، وشرعاً حبس معن مملوك قابل للنقل يمكن الانتفاع به
 مع بقاء عينه . بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود .
 س ٣٠٣ : ماهي أركان الوقف ؟
 ج : أركانه أربعة : واقف ، وموقوف عليه ، وموقوف ، وصيغة
 س ٣٠٤ : ماهو حكم الوقف ؟
 ج : حكمه مستحب .
 س ٣٠٥ : ماهو الدليل على الوقف ؟
 ج : قوله تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) وقوله صلى الله عليه وسلم
 « إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : من صدقة جارية ، أو عام
 ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » رواه مسلم وغيره .
 س ٣٠٦ : ماهي شروط الواقف ؟
 ج : شروطه اثنان ، الاختيار ، وأهلية التبرع في الحياة .
 س ٣٠٧ : ماهي شروط الموقوف عليه ؟
 ج : هي اثنان : أن لا يكون معصية ، وإمكان تملكه إن كان معيماً .
 س ٣٠٨ : ماهي شروط الموقوف ؟
 ج : ثمانية : كونه عيناً ، وكونها معينة ، وكونها مملوكة ، وكونها قابلة للنقل ، وكونها
 نافعة ، وكون نفعها لا يذهب عينها . وكونه مباحاً ، وكونه مقصوداً .

س ٣٠٩ : ماهى شروط صيغة الوقف ؟

ج : هى خمسة : لفظ يشعر بالمراد . والتأييد ، والتنجيز ، وبيان المصرف والإلزام .

س ٣١٠ : ماهو الوقف المنقطع الأول وما حكمه ؟

ج : هو أن يقول : أرفقت كذا على ماسير لى أو على المسجد الذى سيبنى ثم على الفقراء ، وحكمه باطل .

س ٣١١ : شخص قال : وقفت هذه الدار سنة ، فما حكم ذلك ؟

ج : وقفه باطل لأن المقصود منه إدامة الثواب ولم تحصل .

س ٣١٢ : هل يصح أن يقف الشخص على نفسه أم لا ؟

ج : اختلف الأصحاب فى ذلك فبعضهم أجازوه ، واحتج أن سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه لما وقف بئر رومة قال : دلومع دلائهم . والمذهب عدم الجواز . والله أعلم .

س ٣١٣ : لو قال : وقفت هذه الدار على أولادى . فما الحكم ؟

ج : هذا الوقف يعبرون عنه بمنقطع الآخر رقبه خلاف . والصحيح جوازه

س ٣١٤ : هل الملك فى رقة الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه أم لا ؟

ج : فى ذلك خلاف الراجح من مذهبنا أنه ينتقل إلى الله عز وجل ، فلا يكون ملكها للواقف ولا للموقوف عليه ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف ولم يدخل فى ملك الموقوف عليه ، وهو قريب من مذهبنا والله أعلم .

س ٣١٥ : إذا خرب الوقف فما حكمه عند الأئمة ؟

ج : اتفقوا على أنه لا يعود إلى ملك الواقف . واختلفوا فى جواز بيعه وصرف ثمنه فى مثله وإن كان مسجد فعندنا وعند مالك يبقى على حاله ولا يباع وقال أحمد : يجوز بيعه وصرف ثمنه فى مثله وكذلك فى المسجد إذا كان لا يرجى عوده . وليس عند أبى حنيفة نص فيها ، واختلف أصحابه فقال أبو يوسف : لا يباع . وقال محمد : يعود إلى مالكه الأول .

الهبة

س ٣١٦ : ماهى الهبة لغة وشرعاً ؟

ج : الهبة لغة من هبت إذا مر لأنها تمر من يد الواهب إلى يد الموهوب له ،
وشرعاً تملك تطوع في الحياة .

س ٣١٧ : ماهو الدليل على الهبة ؟

ج : قوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم في حديث بريرة رضى الله عنها : هو لها صدقة ولنا هدية ، رواه مسلم .

س ٣١٨ : ماهى أركان الهبة ؟

ج : أركانها أربعة : واهب ، وموهوب له ، وموهوب ، وصيغة .

س ٣١٩ : ماهى شروط الواهب ؟

ج : هى شرطان : الملك حقيقة أو حكماً ، وإطلاق التصرف في ماله .

س ٣٢٠ : ماهو شرط الموهوب له ؟

ج : شرطه : أهلية ملك ما يوهب له . فلا تصح لمل أو بهيمة .

س ٣٢١ : ماهى شروط الموهوب ؟

ج : شروطه خمسة : أن يكون معلوماً ، وأن يكون طاهراً ، وأن يكون متنعاً به ، وأن يكون مقدوراً على تسليمه ، وأن يكون مملوكاً للواهب .

س ٣٢٢ : ماهو شرط صيغة الهبة ؟

ج : شرطها : شرط صيغة البيع .

اللقطة

س ٣٢٣ : ماهى اللقطة لغة وشرعاً ؟

ج : اللقطة لغة الشيء الملتقط ، وشرعاً ما وجد من حق محترم غير محرز لا يعرف الواجد مستحقه .

س ٣٢٤ : ماهي أركان اللقطة ؟

ج : أركانها ثلاثة : التقاط ، وملتقط ، ولقطة .

س ٣٢٥ : ماهو حكم اللقطة ؟

ج : حكمها يختلف باختلاف الأحوال تكون في حال مكروهة ، وفي حال مستحبة أو واجبة .

س ٣٢٦ : ماهو الدليل على اللقطة ؟

ج : قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) الآية وحديث خالد بن زيد الجهمي رضى الله عنه الذى سأل الرسول صلى الله عليه وسلم فيه عن أنواع اللقطة . رواه البخارى .

س ٣٢٧ : ماذا يجب على الملتقط إذا أخذ اللقطة ؟

ج : يجب أن يعرف وعاءها وعفاصها واختلفوا في العفاص هل هو : السداوة أو الوعاء . ووكاءها وجنسها وعددها ووزنها ويحفظها في حرز مثلها .

س ٣٢٨ : هل يجب الإشهاد على اللقطة ؟

ج : لا يجب بل يستحب على المذهب .

س ٣٢٩ : ماذا يجب على من أراد تملك اللقطة ؟

ج : يجب عليه أن يعرفها سنة بالموضع الذى وجدها فيه ، وعند أبواب المساجد ومجامع الناس .

س ٣٣٠ : هل له الاتفاع بها بعد تعريف السنة ؟

ج : نعم له التملك والاتفاع بها ، فإذا جاء صاحبها يوماً من الدهر وجب دفعها إليه .

س ٣٣١ : هل يجوز تعريف اللقطة في المساجد أم لا ؟

ج : لا يجوز ذلك داخل المسجد ويكره في المسجد الحرام

س ٣٣٢ : هل يجوز الالتقاط في حرم مكة لأجل التملك ؟

ج : لا يجوز ذلك إلا للحفظ لخبر « لا تحل لقطته إلا لمنشد ، أى معرف على الدوام .

س ٣٣٣ : ماهي أقسام الأشياء الملتقطة ؟

ج : أقسامها أربعة .

س ٣٣٤ : ماهو القسم الأول من أقسام اللقطة ؟

ج : الذهب والفضة وما في معناهما من الأشياء التي تبقى على الدوام . وتقدم الكلام عليهما .

س ٣٣٥ : ماهو القسم الثاني من أقسام اللقطة ؟

ج : هو ما لا يبقى كالطعام والرطب . فملتقط بخير بين أكله والتزام ثمنه أو بيعه وحفظ ثمنه .

س ٣٣٦ : ماهو القسم الثالث ؟

ج : هو ما لا يبقى إلا بعلاج كالرطب فيفعل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظه ، أو تجفيفه وحفظه .

س ٣٣٧ : ماهو القسم الرابع ؟

ج : هو الحيوان وهو على ضربين : حيوان لا يمتنع بنفسه فهو بخير فيه بين ثلاثة أمور : أكله والتزام ثمنه أو أخذه والإنفاق عليه مجاناً أو بيعه وحفظ ثمنه . والضرب الثاني : حيوان يمتنع بنفسه فإن وجدته في الصحراء لا يلتقطه . وأن وجدته في الحضر فله الالتقاط وهو بخير بين الإمساك والبيع والله أعلم .

س ٣٣٨ : إذا أكل الملتقط اللقطة التي لا تبقى على الدوام فهل يطلب منه عزل القيمة وهل له تملكها ؟

ج : نعم إذا أكل عزل القيمة من التعريف ويملكها ويتصرف فيها إذا عرفها سنة .

س ٣٣٩ : على من مؤنة التجفيف في القسم الثالث من أقسام اللقطة ؟

ج : أن تبرع بها الملتقط فذاك وإلا باع من الشيء الملتقط وجفف منه .

س ٣٤٠ : هل للعبد الالتقاط أم لا ؟

ج : ليس له ذلك لأن الالتقاط أمانة أو ولاية . وهو ليس من أهل ذلك والله أعلم .

س ٣٤١ : هل يجوز التصديق باللقطة قبل أن يتملكها ؟
ج : لا يجوز عندنا وعند أحمد ، وأجاز ذلك أبو حنيفة ومالك : بشرط إذا جاء صاحبها ، فإن أجاز ذلك فذاك وإلا ضمنت له .

اللقيط

س ٣٤٢ : ماهو اللقيط لغة وشرعاً ؟
ج : لغة مطلق الأخذ وشرعاً صبي أو مجنون لا كافل له معلوم .
س ٣٤٣ : ماهو حكم لقط اللقيط ؟
ج : الوجوب الكفائي .
س ٣٤٤ : ماهي أركان اللقط الشرعي ؟
ج : أركانه ثلاثة : لقط ولاقط وملقوط .
س ٣٤٥ : ماهي شروط اللاقط ؟
ج : شروطه ثلاثة : الحرية والرشد والعدالة .
س ٣٤٦ : هل يصح التقاط الصبي والمجنون ؟
ج : لا يصح التقاطهما .
س ٣٤٧ : هل يصح التقاط العبد ؟
ج : لا يصح التقاطه لأن الالتقاط ولاية وهو ليس من أهلها .
س ٣٤٨ : هل يجوز التقاط الكافر والفاسق ؟
ج : لا يصح التقاطهما : نعم يجوز لنا لقط الطفل الكافر .
س ٣٤٩ : هل يشترط في الالتقاط الذكورة ؟
ج : لا يشترط ذلك .
س ٣٥٠ : على من تجب نفقة اللقيط ؟
ج : من ماله إن كان له مال ، وإلا من بيت مال المسلمين .

الوديعة

- س ٣٥١ : ماهى الوديعة لغة وشرعاً ؟
ج : هى لغة ما وضع عند غير مالكة لحفظه . وشرعاً العقد المقتضى للاحتفاظ .
- س ٣٥٢ : ماهو الدليل على الوديعة ؟
ج : قوله تعالى : (فليؤد الذى اؤتمن أمانته) وقوله عليه الصلاة والسلام
« أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك » رواه أبو داود والترمذى .
- س ٣٥٣ : ماهى أركان الوديعة ؟
ج : أركانها أربعة : وديعة ، وصيغة ، ومودع ، ووديع .
- س ٣٥٤ : ماهو شرط الوديعة ؟
ج : هو كونها محترمة .
- س ٣٥٥ : ماهو شرط صيغة الوديعة ؟
ج : اللفظ من أحد الجانبين وعدم الرد من الآخر .
- س ٣٥٦ : ماهو شرط المودع والوديع ؟
ج : شرط المودع والوديع لإطلاق التصرف .
- س ٣٥٧ : هل يضمن المودع الوديعة ؟
ج : لا يضمن إلا فى حالة التعدى .
- س ٣٥٨ : ماهى أسباب التعدى ؟
ج : أسباب التعدى كثيرة منها : أن يودعها المودع لغيره بدون عذر من غير إذن المالك ومن ذلك أن يسافر عنها من غير عذر ودون إذن المالك ومنها ترك الإيصاء لنحو مرضاً مخوفاً أو قتل ومن ذلك نقلها إلى قرية أخرى ، ومنها أن لا يحفظها فى حرز مثلاً . والله أعلم .

كتاب الأنكحة

الركن الثالث من أركان الشريعة

- س ٣٥٩ : ماهو النكاح لغة وشرعاً ؟
ج : النكاح لغة الضم والوطء وشرعاً عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته .
- س ٣٦٠ : ماهو الأصل في النكاح ؟
ج : الأصل فيه قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) الآية . وقوله صلى الله عليه وسلم «أنكحوا الولود» .
- س ٣٦١ : ماهي أركان النكاح ؟
ج : أركانه خمسة : زوج ، وزوجة ، وولى ، وشاهدان ، وصيغة .
- س ٣٦٢ : ماهو حكم النكاح ؟
ج : حكمه مستحب لمن احتاج إليه .
- س ٣٦٣ : ماهي شروط الزوج ؟
ج : شروطه سبعة ، عدم الإحرام ، والاختيار ، والتعيين ، وعلمه باسم المرأة أو عيناها ، وعلمه بحملها له وذكورته يقيناً ، وعدم المحرمية بينه وبينها .
- س ٣٦٤ : ماهي شروط الزوجة ؟
ج : شروطها أربعة : عدم الإحرام ، والتعيين ، والخلو من النكاح ، ومن عدة غير الخاطب ، وكونها أثنى يقيناً .
- س ٣٦٥ : ماهي شروط ولى النكاح والشاهدين ؟
ج : شروط الولى والشاهدين : ستة : الإسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، والذكورة ، والعدالة ، إلا أنه لا يفترق نكاح النسية إلى إسلام الولى ولا نكاح الأمة إلى عدالة السيد .
- س ٣٦٦ : ماهي شروط صيغة النكاح ؟
ج : هي شروط صيغة البيع وكونها بلفظ : إنكاح أو تزوج أو ترجمته .

س ٣٦٧ : ماذا يجوز للشخص مالم يكن نبياً أن يجمع من النساء ؟

ج : يجمع الحر أربع نسوة ، والعبد اثنتين .

س ٣٦٨ : ماهو حكم نكاح المحرم ؟

ج : نكاحه باطل .

س ٣٦٩ : شخص قال لآخر : زوجتك واحدة من بناتي أو زوجت بنتي واحداً من

أولادك ، فما الحكم ؟

ج : لا يصح النكاح لعدم التعيين .

س ٣٧٠ : ماهي أسباب الولاية ؟

ج : أسبابها أربعة : الأبوة ، والعصوبة ، والولاء ، والسلطنة .

س ٣٧١ : هل يصح نكاح الخنثى ؟

ج : لا يصح نكاحه وإن بانث أنوثته .

س ٣٧٢ : هل يصح أن يكون الولي أو الشاهد خنثى ؟

ج : لا يصح ذلك إلا إن ظهرت ذكوريته .

س ٣٧٣ : ماهو حكم نظر الرجل إلى المرأة ؟

ج : النظر إلى المرأة على سبعة أضرب .

س ٣٧٤ : ماهو الضرب الأول ؟

ج : نظره إلى المرأة الأجنبية لغير حاجة ، فهذا حرام .

س ٣٧٥ : ماهو الضرب الثاني من النظر ؟

ج : نظره إلى زوجته وأمه ، فيجوز أن ينظر ماعدا الفرج منهما فيسكركه أو

يحرم في ذلك خلاف . والله أعلم .

س ٣٧٦ : ماهو سبب كراهة النظر إلى الفرج وهو من أنواع الاستمتاع ؟

ج : للحديث دأ أنه يورث الطمس أى العمى ، رواه ابن عدى والبيهقى بإسناد جيد .

س ٣٧٧ : ماهو الضرب الثالث من أنواع النظر إلى المرأة ؟

ج : نظره إلى ذوات عارمة وأمه المزوجة ، فيجوز أن ينظر فيما عدا السرة

والركبة .

س ٣٧٨ : ماهو النوع الرابع من أنواع النظر إلى المرأة ؟

ج : هو النظر لأجل النكاح فيجوز أن ينظر إلى الوجه والكفين، بل يستحب .
لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال للغيره بن شعبة : أنظر إليها فإنه
أحرى أن يأدم بينكم ، روا الفسائي وابن ماجه .

س ٣٧٩ : ماهو النوع الخامس من أنواع النظر إلى المرأة ؟

ج : هو النظر للمداواة ، فيجوز أن ينظر إلى المواضع التي يحتاج إليها بشرط
حضور محرم وأن لا تكون هناك امرأة تعالج .

س ٣٨٠ : ماهو النوع السادس من أنواع النظر إلى المرأة ؟

ج : هو النظر لأجل الشهادة أو المعاملة . فيجوز إلى الوجه خاصة ، وما تدعو
الحاجة إليه من أجل الشهادة .

س ٣٨١ : ماهو النوع السابع من أنواع النظر إلى المرأة ؟

ج : النظر إلى الأمة عند ابقائها . فيجوز النظر إلى الموضع الذي يحتاج إليه
في ثقلها .

محرمات التكاح

س ٣٨٢ : ماهن المحرمات بالنسب ؟

ج : المحرمات بذلك سبع : الأم وإن علت ، والبنت وإن سفلت . والأخت ،
والعمة ، والحالة . وبنت الأخ ، وبنت الأخت .

س ٣٨٣ : هل تحرم بنات الأعمام والعلمات والأخوال والحالات ؟

ج : لا يحرم من قرين أم بعدن عكس السابقات .

س ٣٨٤ : ماهن المحرمات بالرضاع ؟

ج : يحرم من السبع المتقدمات لقوله صلى الله عليه وسلم : « ويحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب » رواه الشيخان .

س ٣٨٥ : هل تحرم أم أخيك أو أم أختك من الرضاع ؟

ج : لا يحرم ذلك كما إذا أرضعت أجنبية أخاك أو أختك فإنها لا تحرم ، عليك
وفي النسب تحرم عليك لأنها أم أمك أو زوجة أهلك .

- س ٣٨٦ : هل يجوز للشخص أن يتزوج أم ولد ولده من الرضاع ؟
- ج : نعم يجوز ذلك وفي النسب هي حرام لأنها أم ابنتك أو زوجة ابنك .
- س ٣٨٧ : هل يجوز للشخص أن يتزوج جدة ولده من الرضاع ؟
- ج : نعم يجوز له ذلك وهي حرام في النسب لأنها أم أمك أو أم زوجتك .
- س ٣٨٨ : هل يجوز أن يتزوج أخت ولده من الرضاع ؟
- ج : نعم يجوز ذلك بخلاف النسب فإنها أم بنتك أو ريبتك .
- س ٣٨٩ : هل يتصور أن يتزوج الشخص أخت أخيه من النسب ؟
- ج : نعم وصورة ذلك أن يكون لك أخت لأم وأخ لأب ، فيجوز له نكاحها لأنها ليست بأخته من أبيه ولا أخته من أمه ، بل هي من رجل آخر وأم أخرى .
- س ٣٩٠ : هل تحرم أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة من الرضاع ؟
- ج : لا يحرم المذكورات من الرضاع . والله أعلم .
- س ٣٩١ : ماهي المحرمات بالمصاهرة ؟
- ج : المحرمات بالمصاهرة أربع .
- س ٣٩٢ : ماهي الأولى من المحرمات بالمصاهرة ؟
- ج : هي أم امرأتك وكذا جداتها بمجرد العقد سواء في ذلك من النسب أو الرضاع لقوله تعالى : (وأمهات نسائكم) .
- س ٣٩٣ : ماهي الثانية من المحرمات بالمصاهرة ؟
- ج : هي بنت زوجتك سواء بنت النسب أو الرضاع . وكذا بنات أولادها بشرط أن تدخل بالأم .
- س ٣٩٤ : هل يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوج أمه ؟
- ج : لا يحرم عليه ذلك .
- س ٣٩٥ : هل يحرم على الرجل أن يتزوج أم زوج أمه ؟
- ج : لا يحرم عليه ذلك .
- س ٣٩٦ : هل يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوج ابنته ؟

- ج : لا يحرم عليه ذلك .
- س ٣٩٧ : هل يجوز للرجل أن يتزوج أم زوجة أبيه أو بنتها ؟
- ج : نعم يجوز له ذلك .
- س ٣٩٨ : هل يجوز للرجل أن يتزوج أم زوجة ابنه أو ابنتها ؟
- ج : نعم يجوز له ذلك .
- س ٣٩٩ : هل يحرم على كل من الربيب والراب أن يتزوج زوجة الآخر ؟
- ج : لا يحرم عليهما ذلك . والله أعلم .
- س ٤٠٠ : ماهى الثالثة من المحرمات بالمصاهرة ؟
- ج : هى زوجة الأب وكذا زوجة الأجداد سواء من الأم أو الأب وسواء فى ذلك من النسب أو الرضاع لقوله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) .
- س ٤٠١ : رجل تزوج امرأة ولم ينجب منها أولاد ثم طلقها ونكحها آخر ، فهل للزوج الأول أن ينكح إحدى بناتها من الرجل الأخير ؟
- ج : لا يجوز له ذلك لأنه كما يحرم على الابن أن ينكح زوجة أبيه كذلك يحرم على البنت أن تنكح زوج أمها وهى داخل فى ضمن قوله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم) والله أعلم .
- س ٤٠٢ : ماهى الرابعة من المحرمات بالمصاهرة ؟
- ج : هى زوجة الابن وكذا بنو الابن وإن سفلوا سواء فى ذلك من النسب أو الرضاع لقوله تعالى : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) .
- س ٤٠٣ : هل تحريم زوجة الابن يكون بالعقد أو الدخول ؟
- ج : التحريم يكون بالعقد . والله أعلم .
- س ٤٠٤ : ماهن المحرمات بواسطة الجمع فى النكاح ؟
- ج : يحرم أن يجمع بين المرأة وأختها وسواء فى الأخت من النسب أو الأخت من الرضاع ، وأن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها .
- س ٤٠٥ : هل يحرم أن يجمع بين المرأة وبنت أخيها وبنات أولاد أخيها وبنت أختها وبنات أولاد أختها ؟

- ج : يحرم ذلك سواء كن من النسب أو الرضاع . والله أعلم .
 س ٤٠٦ : ماهو السبب في تحريم الجمع المتتلم ذكره ؟
 ج : هو أن ذلك يؤذى إلى قطع الرحم .

عيوب النكاح

- س ٤٠٧ : ماهى عيوب النكاح ؟
 ج : هى سبعة : الجنون ، والجذام ، والبرص ، والرق ، والقرن ، والجلب ،
 والعنة .
 س ٤٠٨ : ماهى العيوب المشتركة بين الرجال والنساء ؟
 ج : هى الجنون ، والجذام ، والبرص .
 س ٤٠٩ : ماهى العيوب المختصة بالرجال ؟
 ج : هى الجلب ، والعنة .
 س ٤١٠ : ماهى العيوب المختصة بالنساء ؟
 ج : هى الرق والقرن .
 س ٤١١ : ماهى الفائدة من هذه العيوب ؟
 ج : هو ثبوت الخيار لكل من الزوجين بفسخ النكاح أو بقاءه .
 س ٤١٢ : إذا علم الزوج بالعيب قبل الدخول فما الحكم ؟
 ج : يفسخ النكاح ولا مهر لها .
 س ٤١٣ : إذا علم بالعيب بعد الوطء فما الحكم ؟
 ج : للزوج فسخ النكاح فإن كان العيب وقع بعد الوطء فلها المسمى ، وإن كان
 قبله فلها مهر المثل . والله أعلم .
 س ٤١٤ : ماهو الدليل على هذه العيوب ؟
 ج : هو ماروى أنه عليه الصلاة والسلام تزوج امرأة من غفار فلما دخلت
 عليه رأى بكشمها يياضاً فقال لها : البسى ثيابك والحقى بأهلك وقال لاهلها :
 دلستم على ، رواه البيهقى فى السنن الكبير من رواية ابن عمر ، الكشبح : الجنب .

الصداق

- س ٤١٥ : ماهو الصداق لغة وشرعاً ؟
ج : الصداق لغة ماوجب بنكاح ، وشرعاً ماوجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً .
- س ٤١٦ : ماهو ضابط الصداق ؟
ج : هو كل ماقابل بعوض وكان معلوماً ولم يكن بضعا صح صداقاً ومالا فلا .
- س ٤١٧ : ماهو حكم تسمية المهر في النكاح ؟
ج : تستحب تسميته .
- س ٤١٨ : إذا لم يسم المهر في النكاح فما الحكم ؟
ج : العقد صحيح ويجب مهر المثل بثلاثة أشياء : أن يفرضه الحاكم أو يفرضه الزوجان ، أو يدخل بها فيجب مهر المثل . والله أعلم .
- س ٤١٩ : ماهو الدليل على الصداق ؟
ج : قوله تعالى : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) وقوله عليه الصلاة والسلام
« التمس ولو خاتما من حديد » .
- س ٤٢٠ : إذا فرض المهر وطلقت قبل الدخول فما الحكم ؟
ج : يجب للزوج نصف المهر

الولاية

- س ٤٢١ : ماهى الولاية لغة وشرعاً ؟
ج : الولاية لغة مشتقة من الولم وهو الاجتماع . وشرعاً اسم لكل دعوة لمطعم
يتخذ لحادث سرور أو غيره .
- س ٤٢٢ : ماهو حكم ولاية العرس ؟
ج : حكمها مستحبة والإجابة لإيها واجبة إلا من عذر .
- س ٤٢٣ : ماهو الدليل على الولاية ؟
ج : قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه « أولم
ولو بشاة » رواه الشيخان .

س ٤٢٤ : ما هي شروط إجابة وليمة العرس ؟

ج : هي كثيرة منها إسلام الداعي والمدعو وأن يعم عشيرته وجيرانه وأهل
حرفته فلو خسر بعضهم فلا تجب إجابته . وأن لا يكون هناك منسك
لا يمكنه إزالته وأن يدعوه في اليوم الأول فلا تجب في اليوم الثاني .

معاشرة الأزواج

س ٤٢٥ : ما هو حكم القسم والتسوية بين الزوجات ؟

ج : حكم ذلك الوجوب العيني .

س ٤٢٦ : هل يجب على الزوج أن يقسم لفسائه ابتداء ؟

ج : لا يجب عليه ذلك لأن المبيت حقه ، فيجوز له تركه . نعم يستحب له أن
لا يعظم .

س ٤٢٧ : هل يجوز للزوج أن يسكن زوجتين في مسكن واحد ؟

ج : لا يجوز ذلك إلا برضاها .

س ٤٢٨ : ما هو أقل القسم وأكثره ؟

ج : أقل القسم ليلة ويتبعها يوم قبلها أو بعدها وأكثره ثلاثة أيام ولا يزداد
على ذلك إلا برضاها .

س ٤٢٩ : هل يجب على الزوج التسوية في الوطاء ؟

ج : لا يجب عليه ذلك ولكن تندب التسوية في سائر الاستمتاعات .

س ٤٣٠ : هل يجوز تبويض الليلة بين الزوجات ؟

ج : لا يجوز ذلك ، وأما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة
فمحمول أنه حصل برضاها .

س ٤٣١ : هل يجوز أن يدخل على امرأة من نسائه في توبة أخرى ؟

ج : لا يجوز ذلك إلا للحاجة أو ضرورة .

س ٤٣٢ : هل يجوز للزوجة أن تهب قسمها لبعض ضرائرها ؟

- ج : نعم لها ذلك رضا الزوج . ولها أن تمهله للزوج فيصرفه لمن شاء منهن .
- س ٤٣٣ : ماذا يجب على الزوج إن تزوج جديدة وعنده غيرها من الأزواج ؟
- ج : يقطع الدور للجديدة فإن كانت بكرأ أقام عندها سبعة متوالية ليحصل الأنس وترتفع الحشمة ولم يقض . وإن كانت ثيباً فهو بالخيار بين أن يقيم عندها سبعة ويقضى وبين أن يقيم عندها ثلاثاً ولا يقضى للباقيات شيئاً .
- س ٤٣٤ : هل لهذا الزوج أن يخرج نهاراً مدة الزفاف لقضاء الحاجات من بيع وشرا وعيادة مريض ونحو ذلك ؟
- ج : نعم له ذلك ولا يخرج ليلاً لذلك . والله اعلم .
- س ٤٣٥ : إذا ظهر من المرأة أمارات الفسوز بالقول أو الفعل فاذا يفعل الزوج ؟
- ج : يعظمها بالكلام ويقول لها اتقي الله ، ويبين لها أن الفسوز يسقط النفقة والكسوة والقسمة ، ولا يهجرها ولا يضربها لاحتفال أن لا يكون ذلك فسوزاً .
- س ٤٣٦ : أصرت المرأة المذكورة وأبت إلا الفسوز وامتنعت من الفراش ؟
- ج : هجرها في المضجع ولا يهجرها في الكلام فوق ثلاثة أيام
- س ٤٣٧ : تكرّر من المرأة المذكورة الهجران وأصرت عليه فاذا يفعل الزوج ؟
- ج : له هجرها وضربها ضرب تأديب وتعزير ، بأن لا يكون مدمياً ولا مبرحاً ، وقال بعض العلماء : له ضربها في المرتبة الثانية وهي عدم تكرّر الفسوز منها . والله أعلم .

الخلع

- س ٤٤١ : ما هو الخلع لغة وشرعاً ؟
- ج : الخلع لغة مشتقة من الخلع وهو النزاع وشرعاً فراق بعوض مقصود راجع لجهة زوج .
- س ٤٣٩ : ما هو حكم الخلع ؟
- ج : حكمه جائز .

س ٤٤٠ : ما هو الدليل على الخلع ؟

ج : قوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتنت به) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس : أتريدين عليه حديقته ؟ فقالت : نعم ، الحديث . رواه البخاري .

س ٤٤١ : ما هي أركان الخلع ؟

ج : أركانه : خمسة : ملتزم ، وبضع ، وعوض ، وصيغة ، وزوج .

س ٤٤٢ : ما هو شرط ملتزم الخلع ؟

ج : شرطه لإطلاق التصرف المالى .

س ٤٤٣ : ما هو شرط البضع ؟

ج : شرط البضع ملك الزوج له .

س ٤٤٤ : ما هي شروط العوض ؟

ج : شروطه أربعة : كونه مقصوداً ، وكونه معلوماً ، وكونه راجعاً للجهة الزوج ، وكونه مقدوراً على تسليمه .

س ٤٤٥ : ما هو شرط صيغة الخلع ؟

ج : هي شرط صيغة البيع إلا عدم تخلل الكلام اليسير .

س ٤٤٦ : ما هو شرط الزوج ؟

ج : شرط الزوج كونه ممن يصح طلاقه .

س ٤٤٧ : لو قالت الزوجة : إن طلقتنى فقد أبرأتك فما الحكم ؟

ج : وقع الطلاق رجماً ولم يبرأ من الصداق ، لأن تعليق الإبراء لا يصح .

س ٤٤٨ : هل تملك المرأة نفسها بالخلع ؟

ج : نعم إذا طلق الرجل زوجته على عوض ، أو خالها فلا رجعة له عليها .

س ٤٤٩ : هل يجوز الخلع في زمن الحيض ؟

- ج : نعم يجوز وإنما منع في الطلاق لتضررها وهذا هي رضى بذلك .
 س ٤٥٠ : هل يلحق المختلعة طلاق أم لا ؟
 ج : لا يلحقها طلاق لأن المختلعة تبين بالخلع .

الطلاق

- س ٤٥١ : ما هو الطلاق لغة وشرعاً ؟
 ج : الطلاق لغة حل القيد ، وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه .
 س ٤٥٢ : ما هي أركان الطلاق ؟
 ج : أركانه خمسة : زوج ، وزوجة ، وصيغه وولاية عليه ، وقصد .
 س ٤٥٣ : ما هو الأصل في الطلاق ؟
 ج : قوله تعالى (الطلاق مرتان) .
 س ٤٥٤ : ما هي أقسام الطلاق بالنسبة للفظ ؟
 ج : أقسامه : اثنان ، صريح ، وكناية .
 س ٤٥٥ : ما هي ألفاظ الطلاق الصريح ؟
 ج : ألفاظه ثلاثة ، الطلاق ، والفراق ، والسراح .
 س ٤٥٦ : هل حكم المشتق من كلمة طلاق كحكمه بأن ذلك لا يحتاج إلى نية ؟
 ج : نعم كل ما اشتق من ذلك فله حكمه ، والله أعلم .
 س ٤٥٧ : ما هو القسم الثاني من ألفاظ الطلاق ؟
 ج : هو الكناية وهي كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره ، فيقع الطلاق بها مع النية .
 س ٤٥٨ : ما هو الدليل على الكناية وأنها لا تقع إلا مع النية ؟
 ج : عن عائشة رضى الله عنها أن ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت : أعوذ بالله منك . فقال : دلقد عذت بعظيم ، الحق بأهلك ، رواه البخاري : وروى أن عمر رضى الله عنه قال لرجل قال

لزوجته : حبلك على غاربك . أنسك برب هذه البنية . هل أردت
الطلاق ؟ فقال أردت الفراق ؟ فقال : هو ما أردت .

س ٤٥٩ : ما هي ألفاظ الكناية ؟

ج : ألفاظها كثيرة جداً منها : الحق بأهلك ومنها حبلك . على غاربك . ومنها
أنت برة وأنت خلية ، واعتدى ولا يقع الطلاق بهذه الألفاظ إلا
مع النية . والله أعلم .

س ٤٦٠ : رجل قال لزوجته : أنت على حرام . فهل هذا صريح أم كناية ؟

ج : هذا فيه خلاف ذهب الرافعي وبعض التأخرين بأنه صريح ، ورجح
التنوي قول المتقدمين أنه كناية . والله أعلم .

س ٤٦١ : ما هو الطلاق السني وما حكمه ؟

ج : هو طلاق المدخول بها وليست بحامل ولا صغيرة ولا آيسة وحكم
ذلك جائز .

س ٤٦٢ : ما هو الطلاق البدعي وما حكمه ؟

ج : هو طلاق المدخول بها في حيض أو نفاس أو طهر جامعها فيه ، ولم يتبين
حملها ، حكم ذلك حرام .

س ٤٦٣ : ما هو الطلاق الذي لا يوصف ببدة ولا سنة ؟

ج : هو طلاق غير المدخول بها والحامل والصغيرة والآيسة .

ما يملك الحر والعبد من الطلاق

س ٤٦٤ : كم يملك الحر والعبد من الطلاق ؟

ج : الحر يملك ثلاث تطليقات ، والعبد اثنتين .

س ٤٦٥ : هل يختلف ذلك إذا كان زوجة الحر أمة أو زوجة العبد حرة ؟

ج : لا يختلف ذلك لأن الطلاق منوط بالزوج .

س ٤٦٦ : ما هو الدليل على ذلك ؟

ج : ما روى أنس رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم

قال : إني أسمع الله يقول (الطلاق مرتان) فأين الثالثة ؟ فقال عليه الصلاة والسلام (إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) وقوله عليه الصلاة والسلام « طلاق العند ثقتان » .

س٤٦٧ : هل يصح الاستثناء في الطلاق أم لا ؟

ج : نعم يصح إذا وصله ولم يكن مستغرقاً فإن استغرق فهو باطل ، ويقع الجميع .

س٤٦٨ : ما هو مثال الاستثناء المستغرق وغيره ؟

ج : المستغرق أن يقول لزوجته أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً فيقع الطلاق : وغيره أن يقول لزوجته : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو إلا اثنتين فيقع غير ما استثناءه من الطلاق والله أعلم .

س٤٦٩ : هل يصح تعليق الطلاق بالصفة والشرط ؟

ج : نعم يصح ذلك .

س٤٧٠ : ما هي صورة تعليق الطلاق بالصفة والشرط ؟

ج : هو أن يقول لزوجته : أنت طالق في أول ليلة من شهر كذا ، فتطلق عند أول جزء من الليلة المذكورة

س٤٧١ : ما هي صورة تعليق الطلاق بالشرط ؟

ج : صورة ذلك أن يقول لزوجته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، ونحو ذلك من أدوات الشرط فتطلق إذا دخلت الدار .

س٤٧٢ : ما هو الدليل على تعليق الطلاق بالشرط ؟

ج : استأنسوا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون عند شروطهم » ، رواه أبو داود .

س٤٧٣ : هل يجوز الرجوع في المطلق من الطلاق بصفة أو شرط ؟

ج : لا يصح الرجوع في ذلك وله الوطء قبل وقوعه .

س٤٧٤ : هل يقع طلاق الصبي والمجنون بسبب يعضد فيه ، والنائم والمسكر ؟

ج : لا يقع طلاق هؤلاء للأحاديث الواردة بذلك .

س٤٧٥ : هل يقع طلاق المكره بحق ؟

ج : نعم يقع طلاقه .

س٤٧٦ : هل يقع الطلاق قبل النكاح ؟

ج : لا يقع لقوله صلى الله عليه وسلم ، لا طلاق إلا بعد نكاح ، رواه الحاكم وصححه .

مسائل تتعلق بالطلاق عند الأئمة الأربعة

س٤٧٧ : قال رجل لامرأة : إذا تزوجتك فانت طالق ، أو كل امرأة أتزوجها هي طالق فما الحكم ؟

ج : يصح الطلاق عند أبي حنيفة في الحالتين وعند مالك في حالة الخصوص ولا يصح عند الشافعي وأحمد للحديث السابق .

س٤٧٨ : هل يعتبر الطلاق بالرجال أم بالنساء ؟

ج : عند مالك وأحمد والشافعي يعتبر بالرجال وعند أبي حنيفة بالنساء وتظهر فائدة الخلاف إذا العمد تزوج حرة . فعند الثلاثة يملك تطليقتين وعند

أبي حنيفة يملك ثلاثة بالنسبة إلى زوجته الحرة . والله أعلم

س٤٧٩ : رجل قال لزوجته : أنت طالق عدد الرمل والتراب فما الحكم ؟

ج : يقع الطلاق ثلاثة عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة تقع طلقة تبين بها المرأة .

س٤٨٠ : رجل قال لزوجته : أنا منك طالق . أو ردا الأمر إليها فقالت : أنت مني طالق . فما الحكم ؟

ج : قال أبو حنيفة وأحمد لا يقع الطلاق وقال الشافعي ومالك يقع الطلاق .

س٤٨١ : إذا طلق الصبي الذي يعقل الطلاق زوجته فما الحكم ؟

ج : لا يقع طلاقه عند الثلاثة وقال أحمد في أظهر روايتين عنه أنه يقع .

س٤٨٢ : هل يقع طلاق المكره ؟

ج : قال مالك والشافعي وأحمد لا يقع إذا نطق به دفعا عن نفسه . وقال أبو حنيفة : يقع .

س٤٨٣ : إذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً في مرضه الذي مات فيه ، فما الحكم ؟

ج : تراث عند أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد وللشافعي قولان أظهرهما لا تراث .
 س ٤٨٤ : رجل قال لزوجته : أنت طالق إلى سنة . فما الحكم ؟
 ج : قال أبو حنيفة ومالك : تطلق في الحال ، وقال الشافعي وأحمد : لا تطلق حتى تفتي السنة .

س ٤٨٥ : رجل له أربع زوجات فقال : زوجتي طالق ولم يعين فما الحكم ؟
 ج : تطلق واحدة ممنهن عند أبي حنيفة والشافعي وله صرف الطلاق إلى من يشاء ممنهن وقال مالك وأحمد : يطلقن كلهن .

الرجعة

س ٤٨٦ : ما هي الرجعة لغة وشرعاً ؟
 ج : لغة هي المرة من الرجوع . وشرعاً رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص .

س ٤٨٧ : ما هو الدليل على ذلك ؟
 ج : قرله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) ومن السنة عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها ، رواه أبو داود وحسنه وابن ماجه .

س ٤٨٨ : ما هي أركان الرجعة ؟
 ج : أركانها ثلاثة ، صيغة ، محل ، ومرجع .
 س ٤٨٩ : ما هي شروط صيغة الرجعة ؟
 ج : شروطها ، ثلاثة لفظ يشعر بالمراد وتنجز وعدم توقيت . فلو قال : راجعتك شهراً لم تصح .

س ٤٩٠ : ما هي شروط محل الرجعة ؟
 ج : شروطها ثمانية : كونها زوجة خرج بها الأجنبية وكونها موطوءة فلا رجعة للبطلقة قبل الوطء ، وكونها معينة خرج بها المبهمة ، وكونها قابلة للحل فلا رجعة لمرتدة ، وكونها مطلقة فلا تصح رجعة المنسوخ

نكاحها وكون طلاقها بلا عوض . نخرج المطلقة بموض فلا رجعة لها .
وكون عدد طلاقها غير مستوف وكونها في العدة .

س ٤٩١ : ما هي شروط المراجعة ؟

ج : شروطه اثنان : الاختيار ، وأهلية النكاح بأن يكون بالغاً عاقلاً .

س ٤٩٢ : رجل وطئت زوجته بشبهة فحملت ثم طلقها فهل يجوز مراجعتها ؟

ج : نعم يجوز له ذلك مع أنها ليست في عدته .

س ٤٩٣ : رجل قال لزوجته المطلقة طلاقاً غير بائن : راجعتك شهراً ، فهل يصح ذلك ؟

ج : لا يصح التوقيت في الرجعة .

س ٤٩٤ : انقضت عدة المطلقة الرجعة ، فما الحكم ؟

ج : لا تصح الرجعة وله نكاحها بعقد جديد .

س ٤٩٥ : هل يجب الإشهاد في الرجعة ؟

ج : لا يجب بل يستحب .

س ٤٩٦ : إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً هل تصح مراجعتها ؟

ج : لا تصح مراجعتها .

س ٤٩٧ : بماذا تحل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول ؟

ج : تحل بوجود خمسة أشياء ، بانقضاء عدتها منه . وتزوجها بغيره :

ودخوله بها ، وبينوثها وانقضاء عدتها منه .

س ٤٩٨ : ما هو الدليل على عدم حلها ؟

ج : هو قوله تعالى (فإن طلقها) أى الثالثة (فلا تحل له من بعد حتى تنكح

زوجاً غيره) ومن السنة قالت عائشة رضى الله عنها : جاءت امرأة رفاعه

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني كنت عند رفاعه فطلقني

فبت طلاقاً فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير وأن ما معه مثل هدية

الشوب ، فقال عبد الرحمن : كذبت يا رسول الله ، والله إني لأعركها عرك

الاديم ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : تريدن أن ترجعي إلى

رفاعه لا . حتى تدوقي عسيلته ويدوق عسيلتك .

الإيلاء

س ٤٩٩ : ما هو الإيلاء لغة وشرعاً ؟

ج : هو لغة الحلف وشرعاً الحلف عن الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر .

س ٥٠٠ : ما هو حكم الإيلاء ؟

ج : حكمه حرام .

س ٥٠١ : ما هو الدليل على الإيلاء ؟

ج : قوله تعالى : (للذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم) ومن السنة قال أنس رضى الله عنه : آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساؤه شهراً وكانت لنفسكت رجله الشريفة فأقام في مشربة له تسعاً وعشرين يوماً ثم نزل ، فقالوا : يا رسول الله إنك آليت شهراً فقال : ه الشهر يكون تسعاً وعشرين يوماً ، رواه البخارى .

س ٥٠٢ : ما هي أركان الإيلاء ؟

ج : أركانه : ستة : محلوف به ، ومحلوف عليه . ومدة وصيغة ، وزوج ، وزوجة .

س ٥٠٣ : ما هو شرط المحلوف به ؟

ج : شرطه أن يكون اسماً أو صفة لله تعالى ، أو التزام ما يلزم .

س ٥٠٤ : ما هو شرط المحلوف عليه ؟

ج : شرط المحلوف عليه أن يكون ترك وطء شرعى .

س ٥٠٥ : ما هو شرط المدة ؟

ج : شرط المدة أن لا تزيد على أربعة أشهر .

س ٥٠٦ : ما هو شرط الصيغة ؟

ج : شرط صيغة الإيلاء لفظ يشعر به .

س ٥٠٧ : ما هو شروط الزوج المولى ؟

ج : شروط الزوج المولى اثنان ، إمكان وطئه ، وصحة طلاقه .

س ٥٠٨ : ما هو شرط الزوجة المولى من وطئها ؟

ج : شرطها أن يمكن المولى وطئها .

س ٥٠٩ : إذا امتنع الزوج من التمتع غير الوطء فهل ذلك يعتبر إيلاء ؟

ج : لا يعتبر ذلك إيلاء .

س ٥١٠ : حلف السيد أن لا يطأ أمته فهل ذلك إيلاء ؟

ج : لا يعد ذلك إيلاء .

س ٥١١ : حلف رجل لا يطأ زوجته وهي حائض أو محرمة . فما الحكم ؟

ج : لا يعد ذلك إيلاء .

س ٥١٢ : حلف رجل أن لا يطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر فما الحكم ؟

ج : لها مطالبته بالفیئة فإن امتنع طالبتة بالطلاق ، فإن امتنع طلق عليه

الحاكم طليقة نيابة عنه ، لأنه لا سبيل له إلى دوام ضررها ولا إجبار على الفیئة لأنها لا تدخل تحت الإجماع .

س ٥١٣ : هل يشترط حضور الزوج المولى الممتنع من الفیئة والطلاق عند الحاكم ؟

ج : نعم يشترط حضوره ليثبت امتناعه إلا إن تعذر .

س ٥١٤ : هل يصح الإيلاء من صبي ومجنون ومكره ؟

ج : لا يصح الإيلاء من هؤلاء المذكورين .

س ٥١٥ : هل يصح الإيلاء من الزوجة القرناء والرتقاء ؟

ج : لا يصح ذلك لعدم إمكان الوطء .

ملحق

س ٥١٦ : إذا مضت الأربعة الأشهر على المولى هل يقع الطلاق بمضيها أم يوقف ؟

ج : قال الإمام مالك والشافعي وأحمد : لا يقع بمضى المدة طلاق ، بل يوقف الأمر لينفي أو يطلق ، وقال أبو حنيفة : متى مضت المدة وقع الطلاق .

الظهار

س ٥١٧ : ما هو الظهار لغة وشرعاً ؟

ج : الظهار لغة مأخوذ من الظهر . وشرعاً تشبيه الزوج وزوجته في الحرمة بمحرمة .

س ٥١٨ : ما هو حكم الظهار ؟

ج : حكمه حرام وهو من الكبائر .

س ٥١٩ : ما هو الدليل على الظهار ؟

ج : قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) الآية .

س ٥٢٠ : ما هي أركان الظهار ؟

ج : أركانه أربعة : مظاهر ، ومظاهر منها ، ومشبه ، وصيغة .

س ٥٢١ : ما هو شرط المظاهر ؟

ج : شرطه كونه زوجاً يصح طلاقه .

س ٥٢٢ : ما هو شرط المظاهر منها ؟

ج : شرطها : كونها زوجة .

س ٥٢٣ : ما هو شرط المشبه به ؟

ج : شرطها كونها أنثى أو جزءاً منها محرماً بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلاً له قبل .

س ٥٢٤ : ما هو شرط صيغة الظهار ؟

ج : شرط صيغة الظهار لفظ يشعر به .

س ٥٢٥ : ما هي صورة الظهار ؟

ج : صورة ذلك أن يقول الرجل لزوجته : أنت على كظهر أمي .

س ٥٢٦ : هل يصح الظهار من غير الزوج ؟

ج : لا يصح الظهار من غير الزوج وإن نكح المظاهر منها .

س ٥٢٧ : هل يصح الظهار من صبي ومجنون ومكره ؟

ج : لا يصح الظهار من هؤلاء ويصح من مجنون وسكران متعدى بسكره .

س ٥٢٨ : هل يصح الظهار من زوجة صغيرة أو رتقاء أو قرناء ؟

ج : نعم يصح من الثلاث المذكورات لا من أجنبية أو أمة

س ٥٢٩ : قال رجل لزوجته : أنت على كظهر أبي ، أو كظهر ابني من محارمه ،
فما الحكم ؟

ج : لا يعد ذلك ظهار .

س ٥٣٠ : شخص قال لزوجته : أنت على كظهر بنتي أو أختي أو زوجة أبي التي
نكحها قبل ولادتي ؟

ج : يكون هذا الشخص مظاهراً في هذه الصور بخلاف ما لو قال : كظهر
زوجة ابنة أو كظهر زوجة أبيه التي نكحها بعد ولادته ، لاحتمال أنه أراد
ذلك قبل أن تحرم عليه .

س ٥٣١ : هل يحرم وطء الزوجة المظاهر منها والاستمتاع بها ؟

ج : يحرم الوطء إلى أن يكفر ويجوز الاستمتاع بها على الأظهر .

س ٥٣٢ : ماذا يجب على الشخص المظاهر إذا عاد ؟

ج : يجب عليه كفارة مرتبة ، وهي عتق رقبة ، سليمة من العيوب . فإذا لم
يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لكل
مسكين مد

س ٥٣٣ : هل تجب النية في الكفارة ؟

ج : نعم تجب النية فيها .

س ٥٣٤ : ما هي شروط الرقبة المجزئة في الكفارة ؟

ج : شروطها أربعة . الإيمان والسلامة من العيوب المضرة بالعمل ، وكال الرق ،
والخلو من العوض ، فلو أعتق عبداً على أن يرد ربالاً مثلاً لم يجزه عن
الكفارة

- س ٥٣٥ : شخص مظاهر وواجه الصوم عن الكفارة لجامع ليلا . فما الحكم ؟
 ج : يحرم عليه الجماع قبل تمام الصوم ولا ينقطع التسامع .
 س ٥٣٦ : شخص عجز عن خصال الكفارة الثلاث ، فما الحكم ؟
 ج : استقرت الكفارة في ذمته حتى يستطيع شيئا منها ، ولا بطلان للآية .
 والله أعلم .

فصل في اللعان

- س ٥٣٧ : ما هو اللعان لغة وشرعاً ؟
 ج : هو لغة مصدر لعن . وشرعاً كلمات معلومة جعلت حجة للبضطر إلى قذف من لطح فراشه وألحق به العار أو إلى نفي ولد .
 س ٥٣٨ : ما هو الدليل على اللعان ؟
 ج : هو قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة إلا أنفسهن) الآيات .
 س ٥٣٩ : ما هو سبب نزول آيات اللعان ؟
 ج : هو أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن السحماء فقال له « البينة أو الحد في ظهرك » فقال يا رسول الله إذا رأي أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلمس البينة ، فجعل النبي يقول « البينة أو حد في ظهرك » فقال هلال : والذي يعنك بالحق إنني لصادق ولينزلني الله ما يرى ظهري من الحد . فنزلت هذه الآيات .
 س ٥٤٠ : ما هي أركان اللعان ؟
 ج : أركان اللعان ثلاثة : متلاعنان وصيغة .
 س ٥٤١ : ما هي شروط اللعان ؟
 ج : شروط اللعان أربعة : سبق قذف يوجب الحد ، وأمر القاضي به ، وتلقين لكلماته ، وموالاته .
 س ٥٤٢ : ما هي صورة اللعان ؟

ج : أن يقول الزوج أربعة مرات . أشهد بالله إلتنى من الصادقين فيما رميت به زوجتى فلانة من الزنا . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا .

س ٥٤٢ : ما هو الذى يترتب على اللعان ؟

ج : يترتب على اللعان أمور منها سقوط حد القذف عن الزوج وإيجاب الحد على الزوجة ، وانقاسخ النكاح وتحريمها عليه مؤبداً .

ويقتضى الحد ويقتضى الولد ويحرم العود على طول الأبد

س ٥٤٤ : ما هو الذى يسقط الحد عن الزوجة ؟

ج : يسقط الحد عنها ملاحظتها الزوج بعد تمام لعانه بأن يقول أربع مرات : أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا . والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا .

س ٥٤٥ : هل يصح اللعان من غير تلقين ؟

ج : لا يصح بدون ذلك ، ولا بد من موالاته الكلمات .

س ٥٤٦ : ما هو حد القذف الذى يسقط عن الزوج إذا لاعن ؟

ج : يسقط عنه حدان حد قذفه لزوجته وحد الزانى بها ، إذا ذكره فى لعانه .

س ٥٤٧ : الكثير من الناس يقول لولده أو غيره : يا ولد الزنا . فهل هذا قذف أم لا ؟

ح : هذا اللفظ قذف صريح ويجب فيه حد القذف .

س ٥٤٨ : هل وقع اللعان فى المدينة الشريفة غير المرة التى فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

ح : ذكر الخطيب الشربيني أنه وقع فى زمن سيدنا عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه .

فصل في العدة

س ٥٤٩ : ماهى العدة لغة وشرعاً ؟

ج : العدة لغة مأخوذة من العدد . وشرعاً مده تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها ، أو للتجبد أو لتفجعها على زوج .

س ٥٥٠ : ماهى أقسام المعتدة ؟

ج : هى على قسمين .

س ٥٥١ : ماهو القسم الأول من ذلك وماعدتها ؟

ج : هى من توفى عنها زوجها فعدتها بوضع الحمل ، إن كانت حاملاً ، وسواء فى ذلك الحرة والأمة ، وإن كانت حائلاً أو حاملاً بحمل لا يجوز أن يكون منه اعتدت الحرة أربعة أشهر وعشر ، ثم لافرق بين ذلك فى الصغيرة والكبيرة وذات الإقراء وغيرها .

س ٥٥٢ : هل عدة الوفاة تختص بالنكاح الصحيح وغيره أم لا ؟

ج : لا تختص إلا بالنكاح الصحيح . فلو مات من نكح نكاحاً فاسداً فلا عدة على زوجته .

س ٥٥٣ : ماهو القسم الثانى من أقسام المعتدة ؟

ج : هى غير المتوفى عنها زوجها فعدتها بوضع الحمل إن كانت حاملاً وبالإقراء وهى الإطهار إن كانت من ذوات الحيض ، وإن كانت صغيرة أو آيسة فعدتها ثلاثة أشهر .

س ٥٥٤ : ماهى شروط الادنداد بالحمل ؟

ج : لذلك شرطان : الأول أن يكون الولد مفسوباً إلى من العدة منه ، الثانى : أن تضع الحمل بتمامه ، فلو وضعت أحد التوأمين فلا تحصل عدتها حتى تضع الثانى .

س ٥٥٥ : هل يجب العدة على المطلقة قبل الدخول ؟

ج : لا يجب عليها العدة . فإن خلاها فى ذلك قولان . الأظهر أنها لا تجب . والله أعلم .

س ٥٥٦ : ماهى عدة الأمة ؟

ج : عدتها بوضع الحمل إن كانت حاملا ، وبالإقراء تعتد بقراءين وبالشهور فى الوفاة بشهرين وخمسة أيام ، وعن الطلاق بشهر ونصف .

فصل فى الاستبراء

س ٥٥٧ : ماهو الاستبراء لغة وشرعاً ؟

ج : الاستبراء لغة طلب البراءة . وشرعاً تربص الأمة مدة بسبب حدوث ملك اليمين أو زواله أو حدوث حل التمتع أو روم التزويج لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد .

س ٥٥٨ : بماذا يحصل الاستبراء ؟

ج : يحصل بوضع الحمل فى حق الحامل ، وبحيضة إذا كانت من ذوات الحيض ، وبشهر إن كانت من ذوات الشهور .

س ٥٥٩ : ماهو حكم الاستبراء ؟

ج : حكمه واجب فى أربع صور .

س ٥٦٠ : ماهى الصورة الأولى من صور الاستبراء ؟

ج : هى انتقال الأمة من الحرية إلى الرق كالمسيبة وإن لم تكن موطوءة .

س ٥٦١ : ماهى الصورة الثانية من صور الاستبراء ؟

ج : هى انتقال الأمة من الرق إلى الحرية وذلك بالعتق .

س ٥٦٢ : ماهى الصورة الثالثة من صور الاستبراء ؟

ج : هى انتقال الأمة من رق إلى رق ، مثل المشتراه أو الموروثة .

س ٥٦٣ : ماهى الصورة الرابعة من صور الاستبراء ؟

ج : الاستبراء لتجديد حل وطئها كالمطلقة قبل الدخول .

س ٥٦٤ : ماهى الصورة التى يستحب فيها الاستبراء ؟

ج : هى أن يشتري زوجته الأمة ليتميز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين .

فصل الكلام على نفقة المعتدة

س ٥٦٥ : ماذا يجب للمعتدة الرجعية ؟

ج : يجب لها السكن والنفقة وما يلزم من مؤن الزوجات إلا آلات التنظيف .
والله أعلم .

س ٥٦٦ : ماذا يجب للمعتدة البائن ؟

ج : يجب لها السكن دون النفقة إلا إذا كانت حاملا ، فيجب لها السكن والنفقة .

س ٥٦٧ : ماهو الدليل على ما يجب للمعتدة ؟

ج : قوله تعالى : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت قيس : إنما النفقة والسكن لمن تملك الرجعة ، رواه الدارقطني .

س ٥٦٨ : طلقها الزوج وهي ناشزة فما الحكم ؟

ج : لا سكن لها في العدة لأنها لا تستحق النفقة في صلب النكاح ، وقال بعض الفقهاء : إن طلقت في مسكن النكاح فعليها ملازمته لحق الشرع .
والله أعلم .

س ٥٦٩ : ماهو حكم الإحداد في حق المتوفى عنها زوجها ؟

ج : حكمه واجب .

س ٥٧٠ : ماهو الإحداد ؟

ج : هو ترك الزينة بالثياب والحلى والطيب .

س ٥٧١ : ماهو الدليل على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها ؟

ج : هو قوله صلى الله عليه وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشر ، رواه الشيخان .

س ٥٧٢ : هل يجب الإحداد على غير المتوفى عنها زوجها ؟

- ج : لا يجب على غيرها بل نص الشافعي أنه يستحب للمطلقة الرجعية .
س ٥٧٣ : ماذا يجب على المعتدة عن وفاة ، والمبتوتة بالنسبة للمنزل ؟
ج : يجب عليهما ملازمة مسكن العدة بنص القرآن العظيم ، ولا يجوز لهما الخروج منه إلا لعذر .
س ٥٧٤ : ما هو العذر والحاجة التي يجوز لها الخروج من أجلها ؟
ج : الحاجة أنواع : منها إن خافت على نفسها أو مالها من هدم أو حريق ونحو ذلك . ومنها إذا احتاجت شراء طعام وغزل ونحوه .
س ٥٧٥ : ما هو حكم مساكنة المعتدة بالنسبة للزوج المطلق ؟
ج : يحرم ذلك لأنه يؤدي إلى الخلوة بها وهي كخلوة الأجنبية .
س ٥٧٦ : هل يجوز الإحداد على غير الزوج ؟
ج : نعم يجوز على غيره ثلاثة أيام فا دون للحديث ، السابق .

فصل في الرضاع

- س ٥٧٧ : ما هو الرضاع لغة وشرعاً ؟
ج : هو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه ، وشرعاً اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل على وجه مخصوص .
س ٥٧٨ : ما هي أركان الرضاعة ؟
ج : أركان الرضاعة ثلاثة ، مرضع ، ورضيع ، ولبن .
س ٥٧٩ : ما هو الدليل على الرضاع ؟
ج : قوله تعالى (وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقوله صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » رواه الشيخان .
س ٥٨٠ : ما هي شروط المرضع ؟
ج : ثلاثة : كونها امرأة ، وكونها بلغت تسع سنين . وكونها حال انفصال اللبن حية حياة مستقرة .

- س ٥٨١ : ماهى شروط الرضيع ؟
 ج : شروطه أربعة : الحياة وكونه دون الحولين ، وأن ترضعه خمس رضعات متفرقات ، وأن يصل اللبن فيهن إلى جوفه .
- س ٥٨٢ : ماذا يترتب على الرضاع ؟
 ج : يترتب على الرضاع تحريم أصول المرضع ، ومن له اللبن وفروعهما وحواشيها على الرضيع وتحريم فروع الرضيع عليهما فقط .
- س ٥٨٣ : إذا رضع الطفل لبن رجل أو لبن خنثى هل يحصل تحريم بذلك ؟
 ج : لا يحصل تحريم بما ذكر .
- س ٥٨٤ : هل يحصل تحريم بإرضاع لبن ميتة ؟
 ج : لا يحصل تحريم بذلك ولا بما بعد الحولين بالنسبة للرضيع .
- س ٥٨٥ : هل يحصل التحريم بأقل من خمس رضعات أو بالشك فيها ؟
 ج : لا يحصل التحريم بذلك .
- س ٥٨٦ : حلب من المرأة في حال حياتها وبعد موتها أسقى لطفل فما الحكم ؟
 ج : حصل التحريم بذلك . نص عليه الشافعى .
- س ٥٨٧ : هل يوجد فرق بين المزوجة وغيرها وبين البكروغيرها بالنسبة للارضاع ؟
 ج : لا يوجد فرق بين ذلك .
- س ٥٨٨ : هل يشترط بقاء اللبن على هيئته بالنسبة إلى التحريم ؟
 ج : لا يشترط ذلك ، بل لو صار جنباً أو حامضاً وطعمه الطافل بشروطه ، حصلت الحرمة .

فصل فى النفقة

- س ٥٨٩ : ماهى أسباب النفقة وما حكمها ؟
 ج : أسبابها ثلاثة : القرابة ، والمملك ، والزوجية ، وحكمها واجبة .
- س ٥٩٠ : ماهو الدليل على وجوب النفقة للوالدين ؟

ج : قوله تعالى : (وصاحبهما في الدنيا معروفاً) وقوله صلى الله عليه وسلم
« أطيب ما يأكل الرجل من كسبه ، وولده من كسبه » .

س ٥٩١ : ماهو حكم النفقة على الوالدين ؟

ج : حكمها واجبة بشرطين ، الفقر ، والزمانة ، أو الفقر والجنون .

س ٥٩٢ : إذا كانا مكتسبين هل يجب نفقتهما ؟

ج : لا يجب نفقتهما ولكن لا يكلفان التكسب فإذا امتنعا منه وجبت نفقتهما .
والله أعلم .

س ٥٩٣ : إذا كان الولد معسراً ولم يفضل عن قوته وقوت عياله في يومه وليلته
مايصرفه إليهما . فما الحكم ؟

ج : لا يجب عليه شيء لإعساره .

س ٥٩٤ : إذا كانت الأم تقدر على النكاح لكثرة من يخطبها ، فهل تسقط نفقتها
عن الابن .

ج : لا تسقط نفقتها بذلك فإن تزوجت سقطت .

س ٥٩٥ : لو نشزت الأم فهل يجب نفقتها على الولد أم لا ؟

ج : لا يجب نفقتها ، قاله الماوردي . والله أعلم .

س ٥٩٦ : ماهو حكم نفقة الولد على الوالد إذا كان الوالد من أهل اليسار أو عنده
كسب ؟

ج : تجب له النفقة بشروط : الفقر ، والصغر ، أو الفقر والزمانة ، أو الفقر
والجنون .

س ٥٩٧ : ماهو الدليل على نفقة الولد ؟

ج : قوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ومن السنة :

جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن معي ديناراً . فقال :
« أنفقه على نفسك » ، فقال : معي آخر قال « أنفقه على ولدك » .

س ٥٩٨ : هل تجب النفقة لغير الأصول والفروع من الأهل ؟

ج : لا تجب لهم .

٥٩٩ س : ماهو السبب الثاني من أسباب النفقة ؟

ج : هو ملك اليمين فتجب نفقة الرقيق والبهائم بقدر الكفاية ولا يكلف من العمل ما لا يطيق .

س ٦٠٠ : ماهو حكم نفقة البهائم ؟

ج : حكمها واجبة وهي العلف والسقي ويقوم مقام ذلك إذا كانت الأرض خصبة أن يخلها ترعى وتره الماء .

س ٦٠١ : ماهو الدليل على ذلك ؟

ج : هو ما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار لاهى أطعمتها وسقيتها ، إذ هي حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض .

س ٦٠٢ : ماهو السبب الثالث من أسباب النفقة ؟

ج : هو الزوجية فتجب نفقة الزوجة المسكنة ويجب لها الكسوة والسكن وسائر المون وإذا كانت بمن يخدم فيجب لها خادم .

س ٦٠٣ : ماهو القدر الواجب لها من النفقة ؟

ج : ذلك يختلف بحسب حال الزوج إذا كان غنياً أو متوسطاً أو فقيراً .

س ٦٠٤ : ماهو الدليل على وجوب النفقة على الزوج ؟

ج : قوله تعالى : (الرجال قوامون على النساء) ومن السنة حديث هند امرأة أبي سفيان لما جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكت إليه أمرها ، فقال عليه الصلاة والسلام « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » .

س ٦٠٥ : إذا عجز الزوج عن نفقة الزوجة فما الحكم ؟

ج : لها أن تطلب فسخ نكاحها ، وبذلك قال مالك وأحمد .

س ٦٠٦ : هل المرأة تستقل بالفسخ أو لا بد أن ترفع ذلك إلى الحاكم ؟

ج : الصحيح أنها لا تستقل بذلك .

فصل فى الحضانة

س ٦٠٧ : ماهى الحضانة لغة وشرعاً ؟
ج . الحضانة لغة الظم ، وشرعاً حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلحه .

س ٦٠٨ : لمن تثبت الحضانة ؟
ج : تثبت للنساء والرجال وتقدم الأم وإن علت على الأب ، وإن علا إلى أن يميز المحضون فيخير بينهما وتقدم أقاربها الوارثات على أقاربه إلا الأخت من الأم فتقدم عليها أم الأب والأخت للأبوين أو لأب .

س ٦٠٩ : ماهى شروط الحضانة ؟
ج : شروطها سبعة : العقل ، والحرية ، والإسلام ، والعفة ، والأمانة ، والخلو من زوج ، والإقامة .

س ٦١٠ : هل تصح حضانة الفاسق ؟
ج : لا تصح حضائته ولو بترك الصلاة .
س ٦١١ : هل تصح حضانة المجنون ؟
ج : لا تصح حضائته إلا إن قل كيوم في سنة .
س ٦١٢ : إذا تزوجت الحاضنة بمن ليس له حق الحضانة ، فما الحكم ؟
ج : يسقط حقها من الحضانة .

س ٦١٣ : هل تثبت الحضانة للصغير ؟
ج : لاحق له فى الحضانة لأن الحضانة ولاية وهو ليس من أهلها .
س ٦١٤ : هل تثبت الحضانة لمسافر سفر حاجة ؟
ج : لا تثبت له لخطر السفر .

س ٦١٥ : امتنعت الحاضنة من إرضاع الطفل فهل لها حق فى الحضانة ؟
ج : لاحق لها فى هذه الحالة . والله أعلم .
س ٦١٦ : إذا أراد أحد الأبوين أن يسافر سفر نقلة ، فمن الأحق بذلك ؟
ج : الأحق به الأب محافظة على النسب . والله أعلم .

كتاب الجنائيات

هو الركن الرابع من أركان الشريعة

س ٦١٧ : ما هي أنواع الجنائية ؟

ج : أنواعها ثلاثة : عمد وهو قصد الفعل والشخص بما يتلف غالباً وشبه عمد وهو قصد ذلك بما لا يتلف غالباً ، وخطأ وهو أن لا يقصد الشخص .

س ٦١٨ : شخص زلق فسقط على غيره فأت . فما الحكم ؟

ج : هذا لم يقصد الفعل فيكون خطأ فتجب الدية .

س ٦١٩ : شخص ضرب إنساناً بسوط أو عصا خفيفين في غير مقتل ولم يوالى

الضرب فأت ، فما الحكم ؟

ج : هذا يسمى عند الفقهاء شبه عمد فلا قصاص عليه وتجب الدية . والله أعلم .

س ٦٢٠ : ما هو الواجب بالجنائية ؟

ج : يجب بالعمد القود بخسمة شروط : أن يكون الجاني بالغاً ، وأن يكون عاقلاً . وأن لا يكون والداً للرجني عليه . وأن لا يكون المجني عليه ألقص من الجنائي وأن يكون معصوماً .

س ٦٢١ : ماذا يجب في حالة العفو وفي شبه العمد والخطأ ، وفيما إذا فقد شرط من

شرط القود ؟

ج : يجب في ذلك الدية .

س ٦٢٢ : شخص كان عاقلاً حال جنائته ثم جن بعدها ، فما الحكم ؟

ج : يقتص منه حال جنونه ، ومثله من شرب مسكراً متعمداً بشربه فقتل فإنه يقتص منه .

س ٦٢٣ : شخص قتل ابنه من النسب فهل يقتص منه ؟

ج : يعزر في ذلك ولا يقتص منه بخلاف ابنه من الرضاعة .

س ٦٢٤ : شخص مسلم قتل حريياً أو مرتداً أو ذانياً محصناً ؟

ج : لا قصاص عليه لأن هؤلاء دماؤهم مهدرة .

س ٦٢٥ : ما هي الدية لغة وشرعاً ؟

ج : الدية لغة المال الواجب في النفس : وشرعاً للمال الواجب بالجناية على الحر

في نفس أو فيما دونها .

أنواع الدية

س ٦٢٦ : ما هي دية الذكر الحر المسلم في حال العمد ؟

ج : هي مائة من الإبل . ثلاثون جذعة ، وثلاثون حقة وأربعون خلفه ،
حاله على الجاني .

س ٦٢٧ : ما هي دية شبه العمد والخطأ الواقع في الحرم أو في الأشهر الحرم أو على
ذي محرم ؟

ج : هي مائة من الإبل بالوصف السابق في دية العمد على عاقلة الجاني مؤجلة
ثلاث سنين .

س ٦٢٨ : ما هي دية الخطأ في غير ما ذكر ؟

ج : هي مائة من الإبل : عشرون جذعة ، وعشرون حقة ، وعشرون
بفت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون بفت مخاض على العاقلة
مؤجلة في ثلاث سنين .

س ٦٢٩ : ما هي دية اليهودي والنصراني الحر الذكور إن حلت منا كحتهما ؟

ج : هي ثلث دية الذكر الحر المسلم .

س ٦٣٠ : ما هي دية المجوسي والوثني والزنديق ؟

ج : هي ثلث خمس دية المسلم .

س ٦٣١ : ما دية كل أجنبي من الأصناف السابقة ؟

ج : هي نصف دية الذكر بما مر .

س ٦٣٢ : ما هي دية الرقيق والجنين الحر والجنين الرقيق ؟

ج : دية الرقيق قيمته والجنين الحر غرة ، والجنين الرقيق عشر قيمة أمه .

س ٦٣٣ : من هم العاقلة ؟

ج : هم عصابة الجاني إلا الأصل والفرع على تفصيل في كتب الفقه المطولة .

س ٦٣٤ : ما هي الغرة ؟

ج : هي رقيق يميز ليس هراً ولا ذا عيب ، تبلغ قيمته عشر دية الأم .

س ٦٣٥ : إذا فقدت الإبل فما الحكم ؟

ج : ينتقل إلى القيمة وفي القديم يجب ألف دينار على أهل الذهب واثنان عشر ألف درهم على الورق (الفضة) .

س ٦٣٦ : ما هي الأطراف والمعان التي تكمل فيها الدية ؟

ج : تكمل دية النفس في اليدين والرجلين والألف والاذنين والعينين والجفون الأربعة ، واللسان والشففتين والذكر والأنثيين وذهب السكلام وذهب البصر وذهب السمع وذهب الشم وذهب العقل .

س ٦٣٧ : ما هي الشجاج وما التي يجب فيها القود ؟

ج : هي إحدى عشرة أولها الخارصة ، وثانيها الدامية وثالثها الدامعة ، والرابعة الباضعة ، والخامسة المتلاحمة ، والسادسة السمحاق ، والسابعة الموضحة ، والثامنة الهاشمة والتاسعة المنقلة والعاشر المأمومة والحادية عشر الدامغة ولا قود في الشجاج كلها إلا في الموضحة

فصل في القسامة

س ٦٣٨ : ما هي القسامة وما حكمها ؟

ج : القسامة الإيذان الواجبة في الدماء وحكمها جائزة .

س ٦٣٩ : ما هي صورة القسامة ؟

ج : هي أن يوجد قتيل بموضع لا يعرف من قتله ولا بينة ويدعى وليه قتله على شخص معين أو جماعة معينين . وتوجد قرينة تشعر بصدقه ، ويقال لها لوث . فيحلف على ما يدعيه خمسين يمينا . فإذا حلف وجبت الدية في العمد على المقسم عليه وفي الخطأ وشبه العمد على العاقلة وللقسامة طرق أخرى .

س ٦٤٠ : ما هو الدليل على القسامة ؟

ج : هو ما روى سهل بن أبي خبشة قال : انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة ابن مسعود إلى خيبر ، وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محبيصة إلى عبد الله ابن سهل وهو يتشحط في ذمه قتيلًا فدفنه ثم قدم المدينة ، فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبيصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال دكبر كبر ، وهو أحدث القوم فسكت فتكلموا فقال : أتخلفون وتستحقون دم قتيلكم أو صاحبكم ؟ فقالوا : كيف نحلف ولم نشهد ولم نر ؟ فقال : فتبرئكم يهود بخمسين يمينا منهم فقالوا : كيف نأخذ بإيمان قوم كفار فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده . رواه الشيخان .

كتاب الحدود

حد الزنا

س ٦٤١ : ما هو الحد لغة وشرعاً ؟
ج : الحد لغة المنع . وشرعاً عقوبة مقدرة وجبت زجراً عن ارتكاب ما يوجبها .

س ٦٤٢ : ما هو الزنا ؟
ج : هو إيلاج المكلف الواضح حشفته الأصلية المتصلة أو قدرها عند فقدتها في فرج واضح محرم لعينه في نفس الأمر مشتبه طبعاً مع الخلو عن الشبهة

س ٦٤٣ : شخص وطئ زوجته يظنها أجنبية . فما الحكم ؟
ج : لا يسمى ذلك زناً وإن كان محرماً في ظنه .

س ٦٤٤ : شخص وطئ أجنبية يظنها زوجته فما الحكم ؟
ج : هذا الوطء لا يسمى زناً بل هو وطء بشبهة .

س ٦٤٥ : ما هو حد الزاني المحصن ؟

ج : حده الرجم بحجارة معتدلة حتى يموت .

س ٦٤٦ : ما هو حد الزاني غير المحصن ؟

ج : حده أن يجلد مائة جلدة ويغرب عاماً إن كان بالغاً عاقلاً حراً ، ونصف ذلك إن كان رقيقاً .

س ٦٤٧ : ما هو المحصن ؟

ج : هو البالغ العاقل الحر الذي غيب حشفته أو قدرها من مقطوعها حال بلوغه وعقله وحرية به قبل في فكاح صحيح .

القذف

س ٦٤٨ : ما هو القذف لغة وشرعاً ؟

ج : القذف لغة الرمي . وشرعاً الرمي بالزنا في معرض التعبير .

س ٦٤٩ : ما هو حد القذف .

ج : حد القذف ثمانون جلدة إن كان القاذف حراً ، ونصف ذلك إن كان رقيقاً .

س ٦٥٠ : ماهي شروط وجوب حد القذف ؟

ج : شروط حد القذف أحد عشر : أن يكون القاذف بالغاً عاقلاً مختاراً ، وأن يكون ملتزماً للأحكام ، وأن لا يكون مأذوناً له في القذف ، وأن لا يكون والداً للمقذوف ، وأن يكون المقذوف مسلماً بالغاً عاقلاً . وأن يكون حراً . وأن يكون عفيفاً .

س ٦٥١ : ما يسقط به حد القذف ؟

ج : يسقط حد القذف بإقامة البينة على الزنا أو عفو المقذوف أو باللعان من قاذف زوجته .

س ٦٥٢ : شخص ليس بعفيف عن الزنا أو وطئ زوجته في دبرها فقتل . فهل يجب الحد على قاذفه ؟

ج : لا يجب عليه الحد ، ولو تاب المقذوف عن ذلك .

حد من شرب مسكراً

س ٦٥٣ : ماهو حكم من شرب مسكراً ، وماذا يترتب عليه ؟

ج : حكم ذلك حرام ويحد بأربعين جلدة ، ويجوز أن يبلغ الحد ثمانين على وجه التعزير

س ٦٥٤ : ماهي شروط وجوب حد المسكر ؟

ج : شروطه ستة : كون الشارب مكلفاً ، وكونه مختاراً ، وكونه ملتزماً للأحكام ، وكونه عالماً بالتحريم فخرج الجاهل لقرب عهده بالإسلام ، وكونه عالماً بأن المشروب خمر ، وأن لا يشربه لضرورة .

س ٦٥٥ : شخص غص بلقمة فأساغها بخمر لم يجد غيره ، فهل يحد بذلك ؟

ج : لا يحد بذلك للضرورة .

س ٦٥٦ : شخص شرب خمرآ يظنه ماء ، فهل يحد بذلك ؟

ج : لا يحد بذلك .

س ٣٥٧ : هل يجوز التداوى بخالص الخمر ؟

ج : لا يجوز التداوى به .

السرقه

س ٦٥٨ : ماهى السرقة لغة وشرعاً ؟

ج : السرقة لغة أخذ الشيء خفية . وشرعاً أخذ المال ظلماً خفية من حرز مثله بشروط .

س ٦٥٩ : ماهى أركان السرقة ؟

ج : أركان السرقة ثلاثة : سارق ، ومسروق وسرقة .

س ٦٦٠ : ماهى شروط السارق ؟

ج : شروطه ستة : البلوغ والعقل ، والاختيار والتزام الأحكام ، والعلم بالتحريم ، وعدم الإذن له من المالك .

س ٦٦١ : ماهى شروط المسروق ؟

ج : شروطه أربعة : أن يكون ربع دينار أو ماقيمة ذلك . وأن يكون محرراً بحرز مثله ، وأن لا يكون للسارق فيه ملك . وأن لا يكون له فيه شبهة ملك

س ٦٦٢ : ماهو حد السرقة المتوفرة فيها الشروط السابقة ؟

ج : قطع يد السارق اليمينى من الكوع ، مع رد للمسروق أو بدله إن تلف فإن عاد بعد القطع قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم . فإن عاد بعده فتنقطع يده اليسرى . فإن عاد فرجله اليمينى . فإن عاد عزر .

قاطع الطريق

س ٦٦٣ : من هم قاطع الطريق ؟

ج : هم طائفة يترصدون للناس فى المسكن ، فإذا رأوهم هجموا على

أموالهم معتمدين على قوة وقدرة يتغلبون بها .

س ٦٦٤ : ما هو حكم الله في قاطع الطريق ؟

ح : إن قتل ولم يأخذ مالا قتل وإن قتل وأخذ مالا قتل وصلب ، وإن أخذ مالا ولم يقتل تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى . فإن عاد تقطع اليد والرجل الباقيتان فإن أخاف الطريق ولم يقتل ولم يأخذ مالا حبس وعزر ، ولا بد أن يكون ما قتله كفراً له وما أخذه نصاب سرقة وإلا فلا حد .

س ٦٦٥ : هل يشترط أن يكون قاطع الطريق مختاراً ملتزماً للأحكام ؟

ج : نعم فلا حد على مكره وحربي وصبي ومجنون .

س ٦٦٦ : ماذا يسقط عن قاطع الطريق إذا تاب قبل الظفر به ؟

ج : تسقط عنه العقوبة الخاصة به : وهى قطع اليد والرجل ، وتحتم القتل والصلب لا غيرها من قود ومال وحد الزنا .

س ٦٦٧ : هل يشترط في قاطع الطريق الذكورة والعدد وكونه في عمران ؟

ج : لا يشترط ذلك كله .

الصيال

س ٦٦٨ : ما هو الصيال لغة وشرعاً ؟

ج : الصيال لغة الاستطالة والوثوب . وشرعاً الاستطالة والوثوب على الغير بغير حق

س ٦٦٩ : ما هو حكم دفع الصائل ؟

ج : يجب دفعه بالأخف فالأخف . فلا يعدل إلى العصا إذا أمكن دفعه بالكلام أو السوط .

س ٦٧٠ : شخص قصد بالآذى في نفسه أو ماله أو حريمه ، ولم يمكنه التخلص إلا بالقتل فما الحكم ؟

ج : فله التخلص في هذه الحالة ولا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة لقوله تعالى : (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) الآية

ولقوله عليه الصلاة والسلام : د من قتل دون ماله فهو شهيد ،
رواه الشيخان .

س ٦٧١ : إذا كان الصائل على الشخص مسلماً ، فهل يجوز الاستسلام له ؟
ج : نعم يجوز ذلك للحديث لما وصف الرسول صلى الله عليه وسلم ما يكون
من الفتن : فقال حذيفة : يا رسول الله ، أ رأيت لو دخل بيتي ؟ فقال : د إذا
أراعتك يريق السيف فاستر وجهك وكن عبد الله المقتول ولا تكن
عبد الله القاتل . . وصح أن عثمان رضى الله عنه منع عبيده عنه وكانوا
أربعمائة ، فقال : من ألقى سلاحه فهو حر .
س ٦٧٢ : ما هو الحكم فى إتلاف البهيمة ؟

ج : هو مضمون على ذى اليدان كأن معها وإلا فغير مضمون عليه إلا أن قصر
فى ربطها أو إرسالها ولم يقصر مالك المتلف .

البغاة

س ٦٧٣ : من هم البغاة ؟
ج : لغة هم المجاوزون للحد . وشرعاً مسلمون مخالفون للإمام بتأويل باطل ظناً
ولهم شوكة .
س ٦٧٤ : ما هى شروط مقاتلة أهل البغى ؟
ج : لذلك ثلاثة شروط أن يكون لهم منعة وقوة ، وأن يخرجوا عن قبضة
الإمام ، وأن يكون لهم تأويل سائع .
س ٦٧٥ : ما هى طريقة قتال البغاة ؟
ج : هى طريقة دفع الصائل السابقة ، ولا يقتل أسيرهم ولا يغنم مالهم ولا يكمل
قتل جريحهم .

الردة

س ٦٧٦ : ما هى الردة لغة وشرعاً ؟

ج : الردة في اللفظة الرجوع عن الشيء . وشرعاً الرجوع عن الإسلام إلى الكفر .

س ٦٧٧ : ماهي أنواع الردة ، أعادنا الله منها ؟
ج : أنواعها ثلاثة : بالقول ، والفعل ، والاعتقاد .

س ٦٧٨ : ماهي الردة بالقول ؟

ج : هي مثل أن يقول عند سماع الأذان : هذا الكلام كذب ، أو يقول بعد الشفاء من المرض : بقيت في مرضي ما لو قتلت أبا بكر وعمر لم أستوجبه وينسب الجور إلى الله تعالى أو يدعى أنه أوحى إليه ونحو ذلك .
س ٦٧٩ : ماهي الردة بالفعل ؟

ج : الردة بالفعل مثل السجود للصنم والشمس والقمر ، وإلقاء المصحف في القاذورات .

س ٦٨٠ : ماهي الردة بالاعتقاد ؟

ج : هي كثيرة جداً منها : أن يعتقد قدم العالم ، ومنها أن يعتقدني ماهو ثابت لله بالإجماع أو يستحل ماهو حرام بالإجماع ، ويكون معلوماً من الدين بالضرورة .

س ٦٨١ : ماهو حد المرتد وهل تستحب استنابته أم تجب ؟

ج : حده أن يقتل وتجب استنابته عند أكثر العلماء ، ولا تحوز الصلاة عليه ، ولا يجب غسله ولا تكفينه ولا دفنه .

س ٦٨٢ : ماهو حكم تارك الصلاة جاحداً لها ؟

ج : حكمه حكم المرتد فيما سبق .

س ٦٨٣ : ماهو حكم تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً ؟

ج : حكمه مسلم وتسن استنابته فإن أصر يهدد حتى تخرج أوقات جمعها وبعد ذلك يقتل ويدفن في مقابر المسلمين .

كتاب الجهاد

- س ٦٨٤ : ما هو حكم الجهاد ؟
- ج : حكمه فرض كفاية
- س ٦٨٥ : ما هي شروط وجوب الجهاد ؟
- ج : شروطه سبعة : الإسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، والذكورة ، والصحة ، والاستطاعة على القتال .
- س ٦٨٦ : متى يكون الجهاد فرض عين ؟
- ج : إذا دخل الكفار البلد أو كانوا على دون مسافة القصر منها يكون فرضاً على أهلها
- س ٦٨٧ : ماذا يفعل بالأسير من الكفار ؟
- ج : إذا كان الأسير صبياً أو مجنوناً أو رقيقاً أو أثنى فإنه يصير رقيقاً بنفس الأسر : وإن كان غير ذلك فلامام أن يفعل الأحرار من قتل ومن فداء وإرقاق .

الغنيمة

- س ٦٨٨ : ما هي الغنيمة لغة وشرعاً ؟
- ج : لغة هي مأخوذة من الغنم وهو الربح ، وشرعاً ما أخذناه من أهل حرب قهراً .
- س ٦٨٩ : ماذا يفعل بالغنيمة ؟
- ج : يدفع من الغنيمة السلب للقاتل ، ثم يخمس الباقي فتدفع أربعة أخماس لمن شهد الواقعة للراجل من أهل الفرض ، وهم المسلمون البالغون العقلاء الأحرار الذكور سهم ، وللإماء منهم ثلاثة أسهم ويرضخ لمن ليس منهم ، ويخمس خمسها الخامس : سهم للمصالح وسهم لذوي القربى وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين . وسهم لابن السبيل .

الفيء

- س ٦٩٠ : ما هو الفيء لغة وشرعاً ؟
ج : الفيء لغة الرجوع وشرعاً ما أخذناه من الكفار بغير قهر
س ٦٩١ : ماذا يفعل بالفيء ؟
ج : يخمس الفيء فتدفع أربعة أخماسه للمرضدين للجهاد ، ويصرف خمسة
الخامس مصرف خمس الغنيمة .

الجزية

- س ٦٩٢ : ما هي الجزية لغة وشرعاً
ج : الجزية لغة اسم لخراج يجمول على أهل الذمة. وشرعاً مال يلتزمه كافر
مخصوص بعقد مخصوص .
س ٦٩٣ : ما هي أركان الجزية ؟
ج : أركانها خمسة ، عاقد ومعقود له، ومكان. ومال . وصيغة .
س ٦٩٤ : ما هي شروط المعقودة له الجزية ؟
ج : شروطها خمسة : البلوغ والعقل والحرية والذكورة. وكونه من أهل الكتاب
أو ممن له شبهة الكتاب .
س ٦٩٥ : ما هو شرط للسكان الذي تعقد لأجل سكن الكافر به الجزية ؟
ج : هو قبوله لتقريرهم وهو ما سوى الحجاز وهو مكة ، والمدينة واليامة
وطرقها وقراها
س ٦٩٦ : ما هو شرط مال الجزية ؟
ج : هو أن يكون ديناراً فأكثر عند قوة المسلمين ، ويجوز أقل من ذلك في
حال ضعفهم .
س ٦٩٧ : ما هي شروط الجزية ؟
ج : شروطها أربعة : اتصال القبول بالإيجاب، وعدم التعليق وعدم التأقيت،
وذكر قدر الجزية .

س ٦٩٨ : . هي أحكام الجزية ؟

ج : أحكام الجزية كثيرة : منها أن يلزمنا الكف عنهم ، والدفع إن لم يكونوا بدار حرب ليس فيها مسلم ، وضمان ما نتلفه عليهم ومنعهم من إحداث كنيسة ، وإجراء أحكام الإسلام عليهم التي يعتقدونها .

س ٦٩٩ : ماهي صورة الجزية ؟

ج : هي أن تحصل معاهدة بين الإمام أو نائبه مع كافر مستجمع للشروط ، فيسكن في دارنا ويدفع ما عليه ويلتزم كل من الطرفين بشروط الجزية .

كتاب الصيد والذبائح

س ٧٠٠ : بماذا يملك الصيد ؟

ج : يملك الصيد بإبطال قوته قسداً ، ولا يزول الملك عنه بانفلاته ولا بإرساله .

س ٧٠١ : ما هي أركان الذبح ؟

ج : أركانه أربعة : ذبح ، وذابح ، وذبيح ، وآلة .

س ٧٠٢ : بماذا تحصل ذكاة الحيوان المقدور عليه ؟

ج : بقطع الحلقوم والمرئ ، ويستحب قطع الودجين .

س ٧٠٣ : إذا شرد بعير أو وقع في بئر بماذا تحصل ذكاته ؟

ج : تحصل الذكاة بأي جزء من بدنه .

س ٧٠٤ : ما هو شرط الذابح ؟

ج : شرطه كونه مسلماً أو كتابياً نحل من أكله ، ويزاد في غير المقدور عليه كونه بصيراً ولو كان في ظلمة .

س ٧٠٥ : ما هو شرط المذبح ؟

ج : شرط المذبح كونه حيواناً مأكولاً فيه حياة مستقرة .

س ٧٠٦ : ما هو شرط آلة الذبح ؟

ج : شرط كونها محدودة ، تخرج غير عظم ونظر .

س ٧٠٧ : تردى بعير فوق بعير ففرز رمح في الأول فنفذ إلى الثاني . فما الحكم ؟
ج : قال القاضي حسين : إن كان عالماً بالثاني حل ، وكذا إن كان جاهلاً على المذهب .

س ٧٠٨ : ما هي شروط تعليم الجوارح من السباع والطيور ؟
ج : شروط ذلك أربعة : أن يسترسل إذا أرسل وأن ينزجر إذا زجر ، وأن لا يأكل شيئاً من الصيد قبل قتاله وبعده ، وأن يتكرر ذلك منه ، ولا يشترط الانزجار بالنسبة إلى الطير عند أكثر العلماء .

س ٧٠٩ : ما هو الدليل على الصيد ؟
ج : قوله تعالى (وإذا حللتم فاصطادوا) .
س ٧١٠ : ما هو حكم موضع عض الكلب من الصيد ؟
ج : نجس يجب أن يغسل سبعاً بالماء والتراب على المشهور من المذهب .

الأضحية

س ٧١١ : ما هو حكم الأضحية ؟
ج : حكمها سنة وذهب الإمام مالك إلى وجوبها وقال أبو حنيفة : تجب على المقيم بالبلد الموسر .

س ٧١٢ : ما هو الدليل على الأضحية ؟
ج : هو قوله تعالى (فصل لربك وانحر) وصرفها عن الوجوب أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم : أمرت بالنحر ، وهو سنة لكم ، رواه الترمذي وقوله : كتب على النحر وليس بواجب عليكم ، .

س ٧١٣ : إذا فعل التضحية واحد من أهل البيت فهل يكفي عن الجميع ؟
ج : نعم يكفي لأهل سنة كفاية

س ٧١٤ : ما هي شروط التضحية ؟
ج : شروطها أربعة : النعم ، وأجذع الضأن أو بلوغه سنة ، وبلوغ البقر

والمز سقنين ، والإبل خمس سنين ، وفقد العيب الذى ينقص المأكول والنية
عند الذبح أو التعيين فيما لم يعين بالنذر .

س ٧١٥ : هل يكفى إراقة الدم عند أحد العلماء ؟

ج : نعم قال الباجورى : وعن ابن عباس أنه يكفى إراقة الدم ولو من دجاج أو
أوز ، وكان بعض العلماء يأمر به ويقبس على الأضحية العقيقة ، ويقول لمن
ولد له مولود عق بالديكة على مذهب ابن عباس .

س ٧١٦ : ماهو وقت التضحية ؟

ج : من بعد طلوع الشمس يوم النحر وقد فعل صلاته وخطبته إلى آخر
أيام التشريق .

س ٧١٧ : ماهو الدليل على أن وقت التضحية يخرج بانقضاء أيام التشريق ؟

ج : قوله عليه الصلاة والسلام : أيام منى كلها منحر ، .

س ٧١٨ : ماهو حكم ذبح التضحية ليلاً ؟

ج : يكره ذلك . والله أعلم .

س ٧١٩ : ماهو حكم الأكل من الأضحية المنورة والمتطوع بها ؟

ج : يحرم من الأولى ويستحب من الثانية .

س ٧٢٠ : هل يجوز بيع شيء من لحم الأضحية ؟

ج : لا يجوز ذلك ولا أن يعطى جلدتها أجرة للجزار

س ٧٢١ : ماهو حكم حلق الشعر وقص الظفر لمن أراد التضحية ، ودخل شهر
ذى الحجة .

ج : يكره ذلك إلا الحاج فلا يكره له . ذكره صاحب الأسنى .

العقيقة

س ٧٢٢ : ماهى العقيقة لغة وشرعاً ؟

ج : العقيقة لغة الشعر الذى على رأس المولود حين ولادته . وشرعاً ما يذبح
عند حلق شعره .

س ٧٢٣ : ماهو حكم العقيقة ؟

ج : تستحب لمن تلزمه نفقة المولود إن أيسر قبل مضي مدة النفاس .

س ٧٢٤ : ماهو الدليل على العقيقة ؟

ج : قوله صلى الله عليه وسلم : الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه في اليوم السابع ويطلق رأسه ويسمى ، رواه الإمام أحمد والترمذى وابن ماجه .

س ٧٢٥ : ماذا يذبح عن الغلام والجارية ؟

ج : يبين لنا ذلك حديث عائشة رضى الله عنها قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغلق عن الغلام بشاتين وعن الجارية شاة ، رواه الترمذى .

س ٧٢٦ : ماذا يفعل بلحم العقيقة ؟

ج : يسن أن يطبخ كسائر الولائم ، إلا رجلها فتعطى نية للقبالة ، لخير رواه الحاكم .

س ٧٢٧ : إذا بلغ العقبى ولم يعق عنه هل يسن له أن يعق عن نفسه ؟

ج : نعم يسن له ذلك .

س ٧٢٨ : ماذا يسن أن يفعل بالمولود يوم ولادته ؟

ج : أن يؤذن في أذنه اليمنى وأن يقيم في أذنه اليسرى ويكفيان ولو من امرأة أو كافر ، وأن يحنك ويسمى السابع من ولادته .

س ٧٢٩ : ماهى الأسماء التى تستحب بها التسمية أو تكبره أو تحرم ؟

ج : يستحب عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف إلى العبودية إلى اسم من أسمائه تعالى ، ثم محمد وأحمد وتكبره بالأسماء القبيحة كحمار ونحوه ، وتحرم بعبد السكبة وعبد الحسين وعبد على وجار الله .

الأطعمة

س ٧٣٠ : ماذا يحل من الحيوان وماذا يحرم ؟

ج : يحل من الحيوان كل طاهر إلا الآدمى ، وما استخبث كدود وذباب

وذى الناب من السباع كالنمر وذى المخلب من الطير كالصقر ، وماهى عن قتله كالخطاف والهدهد والضفدع ، وما أمر بقتله كالحية والفأرة

س ٧٣١ : ماذا يحل ويحرم من غير الحيوان ؟

ج : يحل من غير الحيوان ما ليس بضار ولا مستقذر ولا نجس . ويحرم ما كان من أحدهما كزجاج وتراب ومخاط ومنى ودم ليس بكبد ولا طحال .

الآيمان

س ٧٣٢ : ماهى الآيمان لغة وشرعاً ؟

ج : الآيمان جمع يمين أصلها لغة اليد اليمنى ، ثم أطلقت على الخلف . وشرعاً تحقيق أمر محتمل بلفظ مخصوص .

س ٧٣٣ : ماهى أركان اليمين ؟

ج : أركانه أربعة : حالف . ومحلوف به ، ومحلوف عليه ، وصيغة .

س ٧٣٤ : ماهى شروط الحالف ؟

ج : شروطه أربعة : التكليف ، والاختيار ، والنطق ، والقصد .

س ٧٣٥ : ماهو الأصل فى الآيمان ؟

ج : قوله تعالى : (إن الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً) وقوله صلى الله عليه وسلم : « والله لأغزون قريشاً » .

س ٧٣٦ : ماهى شروط المحلوف به ؟

ج : شروطه : كونه اسماً من أسمائه تعالى أو صفة من صفات ذاته .

س ٧٣٧ : ماهو شرط المحلوف عليه ؟

ج : شرطه أن لا يكون واجباً .

س ٧٣٨ : ماهى حروف القسم ؟

ج : حروف القسم ثلاثة : الباء وتدخل على الظاهر والمضمر والواو وتختص بالظاهر والتاء وتختص بلفظ الجلالة .

س ٧٣٩ : إذا قال شخص إن فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى أو برىء من الله .
فما الحكم ؟

ج : لم يكن ذلك يميناً ولا كفارة عليه فى الحنث به ثم إن قصد تبعيده نفسه
بذلك عن هذا اليمين لم يكفر ، وإن قصد الرضا به أو مافى معناه إذا فعله
فهو كافر .

س ٧٤٠ : شخص حلف أن لا يدخل دار فلان أو لا يكلمه فدخل الدار سهواً أو
كله سهواً فما الحكم ؟

ج : الراجح أنه لا يحنث بذلك ، والقول الثانى يحنث وعليه الكفارة .
س ٧٤١ : ماهى كفارة اليمين ؟

ج : الحائث بخير فيها بين عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين لكل مسكين
مد ، أو كسوتهم ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

النذر

س ٧٤٢ : ماهو النذر لغة وشرعاً ؟

ج : النذر فى اللغة الوعد بخير أو شر . وشرعاً الوعد بخير .

س ٧٤٣ : ماهو الدليل على النذر ؟

ج : قوله تعالى : (يوفون بالنذر) وقوله صلى الله عليه وسلم « من نذر أن
يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعص الله فلا يعصه » ، ورواه البخارى
وغیره

س ٧٤٤ : ماهى أركان النذر ؟

ج : أركانه ثلاثة . نافر ، ومنذور به ، وصيغة .

س ٧٤٥ : ماهى شروط الناذر ؟

ج : شروطه أربعة : الإسلام فى نذر التبرر والاختيار ونفوذ التصرف فيها
يندره وإمكان فعله للمندور .

س ٧٤٦ : ماهو شرط المندور به ؟

- ج : شرطه أن يكون قربة لم تتعين .
س ٧٤٧ : ماهي أقسام النذر ؟
ج : هي قسيان : لجاج وقبرر .
س ٧٤٨ : ماهو نذر اللجاج ؟
ج : هو الحث والمنع أو تحقيق الخبر غضباً بالترام قربة .
س ٧٤٩ : ماهو القسم الثاني من أقسام النذر ؟
ج : نذر التبرر وهو الترام قربة بلا تعليق أو بتعليق بمغروب فيه ويسمى نذر مجازاة أى مكافأة .
س ٧٥٠ : شخص نذر أن يشرب خمرأ . فما الحكم ؟
ج : لا يصح نذره للحديث السابق .
س ٧٥١ : شخص نذر أن لا يأكل لحماً فهل يلزمه ذلك ؟
ج : لا يلزم النذر على ترك مباح أو فعله . والله أعلم .
س ٧٥٢ : ماهو الدليل على عدم لزوم النذر في المباح ؟
ج : مارواه البخارى أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشهر فسأل عنه فقال : هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم . ويصوم . فقال عليه الصلاة والسلام : مره يتكلم ويقعد وليتم صومه .

القضاء

- س ٧٥٣ : ماهو القضاء لغة وشرعاً ؟
ج : القضاء لغة أحكام الشيء وتنفيذه . وشرعاً هو فصل الخصومة بين خصمين بحكم الله تعالى .
س ٧٥٤ : ماهو الدليل على القضاء ؟
ج : قوله تعالى : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واحد ، وإن أصاب فله أجران ، رواه الشيخان .

س ٧٥٥ : ماهو حكم تولى القضاء ؟

ج : حكمه فرض كفاية في حق الصالحين له .

س ٧٥٦ : متى يكون تولى القضاء فرض عين ؟

ج : إذا تعين على ذلك الشخص فيلزمه قبوله ويجبر عليه إذا امتنع .

س ٧٥٧ : متى يكون تولى القضاء مندوب ؟

ج : إذا كان الشخص الصالح له أفضل من غيره .

س ٧٥٨ : متى يكون تولى القضاء مكروها ؟

ج : يكره في حق المفضول إذا لم يمتنع الأفضل .

س ٧٥٩ : متى يكون تولى القضاء حراماً ؟

ج : يحرم في حق من طلبه بعزل من هو صالح له .

س ٧٦٠ : ماهي شروط القاضي ؟

ج : شروطه عشرة ، الإسلام ، والتكليف ، والحرية ، والذكورة ، والعدالة ، والسمع ، والبصر ، والنطق ، والكفاية لأمر القضاء ، وكونه مجتهداً .

س ٧٦١ : ماهي آداب القاضي ؟

ج : للقاضي آداب كثيرة ، منها أن يقول للخصمين إذا حضرا عنده تكلماً ، أو ليتكلم المادعى مثكما وأن يتجنب القضاء عند الغضب وعند الجوع والعطش وشدة السهر والحزن والفرح المفرط وعند المرض ومداومة الأخبثين وغلبة التعاس والحر والبرد والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا يقضى الحاكم وهو غضبان ، رواه الشيخان .

س ٧٦٢ : ماذا يجب على القاضي نحو الخصمين في مجلس القضاء ؟

ج : يجب عليه أن يساوى بينهما في وجوه الإكرام ، إلا إن اختلفا إسلاماً ، فيجب رفع المسلم في المجلس على الكافر

س ٧٦٣ : ماهو الأصل في ذلك ؟

ج : قوله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) الآية :

- س ٧٦٤ : هل يجوز للقاضي أن يقبل هدية من أهل عمله ؟
 ج : لا يجوز له ذلك لحديث « هدايا العمال غلول » ، وفي رواية « سحت » ، رواه الإمام أحمد وفي الصحيحين بمعناه .
- س ٧٦٥ : إذا كان للمهدي عادة أن يهدي للقاضي قبل توليه القضاء . فما الحكم ؟
 ج : إن كان المهدي بقيمة هديته السابقة أو مثله جاز . والله أعلم .
- س ٧٦٦ : هل يجوز للقاضي أن يلقي خصماً حجة أو يتعنن بالشهود ؟
 ج : لا يجوز له ذلك ولا يلقنه كيف يدعى ، وضابط ذلك أن لا يلقي أحدهما ما يضر بالآخر .

القسمة

- س ٧٦٧ : ماهي القسمة لغة وشرعاً ؟
 ج : القسمة لغة التفريق . وشرعاً تمييز الحصص بعضها عن بعض .
- س ٧٦٨ : ماهو الأصل في القسمة ؟
 ج : قوله تعالى : (وإذا حضر القسمة) الآية . ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام « الشفاعة فيما لم يقسم » .
- س ٧٦٩ : ماهي أركان القسمة ؟
 ج : أركانها ثلاثة : قاسم ، ومقسوم ، ومقسوم عليه .
- س ٧٧٠ : ماهي شروط القاسم إذا نصبه القاضي أو حكمه الشركاء ؟
 ج : شروطه اثنان : أهلية الشهادة ، والعلم بالقسمة . ويستأنز ذلك معرفة الحساب والمساحة .
- س ٧٧١ : ماهي شروط القاسم إذا نصبه الشركاء ؟
 ج : شرطه التكليف إلا إذا كان فيهم مجبور عليه ، فتلزم العدالة إذا طلب وليه القسمة .

س ٧٧٢ : ما هي أقسام القسمة ؟

ج : أقسام على ثلاثة ، أفراز وتعديل ، ورد .

س ٧٧٣ : ما هو القسم الأول من أنواع القسمة ؟

ج : هو الأفراز وهو ما استوت فيه الأنصباء صورة ، وقيمة مثل متفق النوع من حبوب وغيرها وأرض متشابهة الأجزاء .

س ٧٧٤ : ما هو القسم الثاني من أنواع القسمة ؟

ج : هو ما عدلت فيه الأنصباء بالقيمة ولم يحتاج لرد شيء آخر كأرض تختلف قيمة أجزائها .

س ٧٧٥ : ما هو القسم الثالث من أنواع القسمة ؟

ج : هو ما احتيج فيه لرد شيء آخر ، كأرض في أحد جانبيها برز وشجر لا يمكن قسمته .

س ٧٧٦ : طلب أحد الشريكين القسمة فما الحكم ؟

ج : إذا كان لاضرار في ذلك لزم القسمة وأجبر الشريك الممتنع وإلا فلا .

الشهادة

س ٧٧٧ : ما هي الشهادة لغة وشرعاً ؟

ج : الشهادة لغة الاطلاع والمعاينة وشرعاً إخبار الشخص بحق غيره على غيره بلفظ أشهد .

س ٧٧٨ : ما هو الدليل على الشهادة ؟

ج : قوله تعالى (وأشهدوا إذا تباعتم) ومن السنة أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال د ترى الشمس ؟ قال : نعم . فقال : على مثلها فاشهد أو دعه .

س ٧٧٩ : ما هي أركان الشهادة ؟

ج : أركانها خمسة : شاهد ، ومعهود له ، ومعهود به ، ومشهد عليه ، وصيغة .

س ٧٨٠ : ما هي شروط الشاهد ؟

ج : شروطه تسعة : الحرية ، والعدالة ، والبصر ، والسمع ، والنطق ، والرشد ،
والمروءة ، وعدم التغفل ، وعدم التهمة .

س ٧٨١ : ما هي أنواع الشهادة من حيث القبول وعدمه ؟

ج : أنواعها ستة .

س ٧٨٢ : ما هو النوع الأول من أنواع الشهادة ؟

ج : ما هو مال أو المتصور منه المال ، مثل الأعيان والديون وكالبيع
والإجارة والرهن ونحو ذلك . ويثبت برجلين أو رجل وامرأتين أو
رجل ويمين المدعى .

س ٧٨٣ : ما هو النوع الثاني من أنواع الشهادة ؟

ج : ما ليس بمال ولا يقصد منه المال مثل النسب والنكاح والطلاق والعتق
وسائر الحدود غير حد الزنا ولا يثبت إلا بشاهدين ذكرين .

س ٧٨٤ : ما هو النوع الثالث من أنواع الشهادة ؟

ج : هو ما لا يطلع عليه الرجال ويختص بمعرفة النساء غالباً مثل الولادة
والبكاة والثبوبة والرتق والقرن والحيض . ولا يقبل في ذلك إلا أربع
نسوة فإن تعذر ثبوته بهن جاز برجلين أو رجل وامرأتين . وافته أعلم .

س ٧٨٥ : ما هو النوع الرابع من أنواع الشهادة ؟

ج : هو من حقوق الله ، ولا دخل للنساء فيه وهو حد الزنا واللواط وإتيان
البهائم ، ولا يقبل فيه إلا أربعة من الرجال .

س ٧٨٦ : ما هو النوع الخامس من أنواع الشهادة ؟

ج : هو باقي الحدود مثل شرب الخمر وقطع الطريق . وهذا أيضاً لا مدخل
للنساء فيه وهو لا يثبت إلا بشهادة رجلين .

س ٧٨٧ : ما هو السادس من أنواع الشهادة ؟

ج : هي رؤية هلال رمضان ويقبل فيه شهادة رجل واحد .

س ٧٨٨ : ما هي المواضع التي تقبل فيها شهادة الأعمى ؟

ج : تقبل شهادته في ستة مواضع : النسب والموت والملك المطلق والترجمة إذا اتخذ القاضى مترجماً وعلى المضبوط وما تحمله قبل العمى .

س ٧٨٩ : هل وطء الميتة وإتيان البهائم يوجب الحد ؟

ج : لا يوجب الحد ولكن لا تقبل فيه إلا أربعة شهود مثل الزنا

س ٧٩٠ : ما هو الفرق بين الرواية والشهادة ؟

ج : هما يستويان في الحكم والاشتراط ، غير أنه إذا كان المخبر عنه عاماً لا يختص بمعين ، فهذه الرواية فإن اختص بمعين فهو شهادة .

العتق

س ٧٩١ : ما هو العتق لغة وشرعاً ؟

ج : هو لغة الاستقلال وشرعاً إزالة الرق عن آدمى لا إلى مالك تقريباً إلى الله تعالى .

س ٧٩٢ : ما هو حكم العتق ؟

ج : حكمه مندوب .

س ٧٩٣ : ما هو الدليل على العتق ؟

ج : قوله تعالى (فك رقبة) وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال :

« من أعتق رقبة أعتق الله سبحانه بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه » .

فائدة

أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة وأعتقت السيدة عائشة رضي الله عنها تسعاً وستين وعاشت كذلك ، وأعتق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ألفاً وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة . وأعتق ذو الكراع الحميري في يوم ثمانية آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ثلاثين ألفاً . ذكر ذلك الخطيب الشريفي رضي الله عن الجميع .

س ٧٩٤ : ما هي أركان العتق ؟

ج : أركانه ثلاثة : عتيق ، ومعتق ، وصيغة .

س ٧٩٥ : ما هو شرط العتيق ؟

ج : شرطه : أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه .

س ٧٩٦ : ما هي شروط المعتق ؟

ج : شروطه خمسة : أن يكون مالكا للرقبة ، وأن يكون جائز التصرف وأن

يكون أهلا للتبرع ، وأن يكون أهلا للولاء ، فلا يصح من مبيع ومكاتب ،

وأن يكون مختاراً فلا يصح من مكره بغير حق .

س ٧٩٧ : ما هو شرط صيغة العتيق ؟

ج : شرط ذلك لفظ يشعر بالعتق .

س ٧٩٨ : شخص ملك أحد والديه أو ولده ، فما الحكم ؟

ج : يعتقان عليه أما الأول فلقوله تعالى (واخفض لهما جناح الذل من

الرحمة) الآية . وأما الثاني فلقوله تعالى (وما ينبغي للرحمن أن يتخذ

ولداً . إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً) .

س ٧٩٩ : شخص أعتق جزءاً من عبد ، فما الحكم ؟

ج : يعتق عليه كله لحديث : أن شخصاً أعتق شقصاً من غلام فذكر ذلك

للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ليس لله شريك ، رواه أبو داود وفي

رواية هو حر كله .

الولاء

س ٨٠٠ : ما هو الولاء لغة وشرعاً ؟

ج : الولاء لغة القرابة . وشرعاً عسوبة سيها ذوال الملك عن الرقيق

بالمعتق .

س ٨٠١ : الدليل على الولاء ؟

ج : قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق ، رواه الشيخان .

س ٨٠٢ : لمن يثبت الولاء ؟

ج : المعتق ثم لعصبته المتحصين بأنفسهم على ترتيبهم في الإرث إلا الأخ وابنه فيقدمان على الجد هنا :

س ٨٠٣ : ما هو حكم الولاء ؟

ج : حكم الولاء التعصيب بالنسب في أربعة أشياء : الإرث به ، وولاية التزويج ، وتحمل الدية ، والتقدم في الصلاة على الجنائز ، ولا تثبت هذه الأشياء لمستحقه إلا عند فقد عصبه النسب .

التدبير

س ٨٠٤ : ما هو التدبير لغة وشرعاً ؟

ج : التدبير لغة النظر في عواقب الأمور . وشرعاً تعليق عتق المالك بالموت .

س ٨٠٥ : ما هو الدليل على التدبير ؟

ج : هو ما في الصحيحين : أن رجلاً دبر غلاماً ليس له مال غيره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من يشتريه مني . فاشتره نعيم ابن النعمان . »

س ٨٠٦ : ما هو أركان التدبير ؟

ج : أركانه ثلاثة : مالك ، ورقيق ، وصيغة .

س ٨٠٧ : ما هي شروط المدبر ؟

ج : شروطه ثلاثة : البلوغ ، والعقل ، والاختيار .

س ٨٠٨ : ما هو شرط الرقيق المدبر ؟

ج : شرط الرقيق المدبر كونه غير أم ولد .

س ٨٠٩ : ما هو شرط صيغة التدبير ؟

ج : أن يكون بلفظ يشعر بالتدبير ، مثل : دبرتك أو كناية : كخليت سبيلك بعد موتي .

- س ٨١٠ : ما هي صورة التديير ؟
 ج : هو أن يقول لعبده :. أفنت حر بعد موتي، أو يقول له دبرتك .
- س ٨١١ : ما هو حكم الرقيق المدبر ؟
 ج : حكم الرقيق المدبر في حياة السيد حكم الرقيق القن ، فله التصرف فيه بغير الرهن ، ولو بما يزيل الملك ويبطل به التديير ، وأنه إذا مات السيد عتق من الثلث بعد الدين
- س ٨١٢ : هل للشخص الرجوع باللفظ عن التديير ؟
 ج : ليس له ذلك كسائر التعليقات .

الكتابة

- س ٨١٣ : ما هي الكتابة لغة وشرعاً ؟
 ج : هي لغة الضم والجمع . وشرعاً عقد عتق بلفظها بعوض مقسط على قسطين فأكثر .
- س ٨١٤ : ما هو الدليل على الكتابة ؟
 ج : قوله تعالى (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) .
- س ٨١٥ : ما هو حكم الكتابة ؟
 ج : حكمها مستحبة إذا طلبها العبد وكان مأموراً مكتسباً .
- س ٨١٦ : ما هي أركان الكتابة .
 ج : أركانها أربعة : سيد ، ورقيق ، وعوض ، وصيغة .
- س ٨١٧ : ما هي شروط المكاتب ؟
 ج : شروطه ثلاثة ، الاختيار ، وأهلية التبرع ، وأهلية الولاية ، فلا تصح من مكاتب ولا من مبعض .
- س ٨١٨ : ما هي شروط الرقيق المكاتب ؟
 ج : شروطه ثلاثة : التكليف ، والاختيار ، وأن لا يتعلق به حق فلا يصح مكاتبه العبد المرهون أو المؤجر .

س ٨١٩ : ما هي شروط عوض الكتابة ؟

ج : شروطه أربعة: أن يكون مال في ذمة المكاتب، وأن يكون معلوماً عند السيد والمكاتب، وأن يكون مؤجلاً إلى أجل معلوم، وأن يكون مقسطاً بقسطين أي دفعتين فأكثر .

س ٨٢٠ : ما هو شرط صيغة الكتابة ؟

ج : شرط الكتابة أن تكون بلفظ يشعر بها .

س ٨٢١ : ما هو حكم الكتابة بالنسبة للمكاتب ؟

ج : يعتق إذا دفع جميع المال ويجوز فسخ عقدها قبل ذلك .

س ٨٢٢ : هل يجوز للسيد أن يفسخ الكتابة ؟

ج : لا يجوز ذلك إلا إذا عجز العبد عن دفع المال .

س ٨٢٣ : هل يجوز أن يتصرف العبد في المال الذي بيده ؟

ج : نعم يجوز ذلك بما لا تبرع فيه أو خطر ، فإن كان فيه ذلك فلا يجوز إلا بإذن السيد .

س ٨٢٤ : هل يجب على السيد أن يدفع للمكاتب شيئاً من المال أو يحيط عنه شيئاً من أقساط الكتابة ؟

ج : نعم يجب عليه ذلك ، ولو كان شيئاً يسيراً .

المستولدة

س ٨٢٥ : ما هي المستولدة ؟

ج : هي الأمة التي وضعت ما تجب فيه غرة بإحبال سيدها الحر .

س ٨٢٦ : ما هو الدليل على عتق المستولدة ؟

ج : ما رواه ابن العباس رضي الله عنهما قال : لما ولدت مارية لإبراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعتقها ولدها ، رواه ابن حزم بإسناد صحيح .

س ٨٢٧ : ما هو حكم المستولنة ؟

ج : حكمها أنها تعتق هي وولدها بموت السيد من رأس المال وأن للسيد الانتفاع بها وتزويجها إجباراً لارهنها ولا تمليكها من غيرها .

حكم من حملت من الإمام من غير مال كها

س ٨٢٨ : ما هو حكم الأمة التي حبلت بوطأ شبهة وحكم ولدها ؟

ج : هي رقيقة وولدها حر ، ولا يجعلها ذلك أم ولد وعلى من أحبلها قيمة الولد لسيدها .

س ٨٢٩ : ما هو حكم ولد الأمة التي حبلت بنكاح أو زنا ؟

ج : حكمهما أنهما رقيقان لمالك الأمة ، ولا يجعلها ذلك أم ولد : والله أعلم :



حاتمة

نذكر فيها نبذة من حياة إمامنا الشافعي

فسيه :

هو إمام الأئمة وعالم قريش الذي ملأ طباق الأرض علماً ، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم ابن المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المطلبي الحجازي المكي .

يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف وأمه أزدية وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على فضل قريش ، وانعقد إجماع الأمة على تفضيلهم على جميع قبائل العرب وغيرهم .

وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الأئمة من قريش .

وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الناس تبع لقريش في الخير والشر .

وأما فضل أخواله فقد ذكر الترمذي في كتابه أحاديث في فضل الأزاد .

مولده ووفاته :

ولد الإمام الشافعي رضي الله عنه سنة خمسين ومائة وهي السنة التي توفي فيها الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، ثم المشهور الذي عليه الجمهور أنه ولد بغزة ، وقيل بمسقلان وهما من الأرض المقدسة التي بارك الله فيها ، ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين

وتوفي بمصر سنة أربع ومائتين وهو ابن أربع وخمسين سنة . قال الربيع : توفي الشافعي رحمه الله ليلة الجمعة بعد المغرب وأنا عنده ، ودفن بعد عصر يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين .

قال الربيع : رأيت في المنام أن آدم صلى الله عليه وسلم مات فسألت عن ذلك فقيل هذا موت أعلم أهل الأرض لأن الله علم آدم الأسماء كلها . فما كان إلا يسير فمات الشافعي رحمه الله .

ذكر جمل يسيرة من أحوال الشافعي رضي الله عنه :

اعلم أنه كان من أنواع المحاسن بالمقام الأعلى والمحل الأسنى لما جمعه الله الكريم له من الخيرات وجميل الصفات وسهل له أنواعاً من المكرمات . من ذلك شرف نسبه الطاهر والعنصر الباهر واجتماعه هو ورسول الله صلى الله عليه وسلم في نعمٍ واحد وذلك غاية الفضل ونهاية الحسب ، وأيضاً شرف المولد والمنشأ فإنه ولد بالأراضي المقدسة ونشأ بمكة المكرمة .

ومن ذلك أنه جاء بعد أن مهدت الكشب وصنفت وقررت الأحكام فنظر في مذاهب المتقدمين وأخذ عن الأئمة البارزين وناظر الخذاق المتفنين فعرف مذاهبهم وحققها فلخص منها طريقة جامعة للكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وتفرغ رضي الله عنه للاختيار والترجيح والتكميل والتنقيح مع كمال قوته وعلوهمته وبراعته في جميع أنواع الفنون فهو المبرز في الاستنباط من الكتاب والسنة البارِع في معرفة الناسخ والمفسوخ والمجمل والخاص والعام وغيرهما من تقاسيم الخطاب فلم يسبقه أحد لفتح هذا الباب لأنه أول من صنف أصول الفقه بلاخلاف . وهو الذي لامثل له في معرفة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهو الحجة في لغة العرب .

قال الحسن بن محمد الزعفراني كان أصحاب الحديث رقوداً فأيقظهم الشافعي .

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : ما أحد مسَّ يده بحبرة ولا قلماً إلا

والشافعي عليه منة ؛ وأما سخاؤه وشجاعته وكمال عقله وبراعته فلا حاجة إلى الاستدلال عليه، لأنه مشترك في معرفته الخواص والعوام وهذا مشهور في كتب المناقب ، ومن ذلك ما جاء في الحديث المشهور ، إن عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً ، وحمله العلماء من المتقدمين وغيرهم في حقه رضى الله عنه .

أما تصانيفه رضى الله عنه فقد ذكر أبو محمد الحسين بن محمد المروزي في خطبة تعليقه قيل : إن الشافعي رحمه الله صنف مائة وثلاثة عشر كتاباً في التفسير والفقه والأدب وغير ذلك ، ومن قرأها يعرف حسنها .

نوادير من حكم الإمام الشافعي وأحواله رحمه الله :

- قال رحمه الله : طلب العلم أفضل من صلاة النفل .
- وقال : من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم .
- وقال : ما تقرب إلى الله بعد الفرائض بشيء أفضل من طلب العلم .
- وقال : ما أفلح في العلم إلا من طلبه بالقلة .
- وقال : الناس في غفلة عن سورة العصر .
- وقال : ما كذبت قط ولا حلفت بالله صادقاً ولا كاذباً .
- وقال : ما تركت غسل الجمعة في برد ولا سفر ولا غيره .
- وقال : ما شبع منذ سبعة عشر سنة إلا شبعة طرحتها من ساعتى .
- وقال : من شهد الضعف في نفسه فالاستقامة .
- وقال : من غلبته شدة الشهوة للدنيا لزمته العبودية لأهلها .
- وقال : من أحب أن يصلح الله قلبه أو ينوره ، فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه ، وعليه بالخلوة ، وقلة الأكل وترك مخالطة السفهاء .
- وقال : العاقل من عقله عقله عن كل مذموم .
- وقال : من أحب أن يقضى الله له بالخير ، فليحسن الظن بالناس .
- وقال : لا يكمل الرجل في الدنيا إلا بأربع : بالديانة والأمانة والصيانة والرزانة

وقال : أفت أربعين سنة أسأل إخواني الذين تزوجوا عن أحوالهم في تزويجهم
فما منهم أحد قال إنه رأى خيراً .

وقال : ليس بأخيك من احتجبت لمداراته . وقال : العاقل هو الفطن المتغافل
وكان رضى الله عنه يختم في كل شهر ستين ختمة : هذا ما تيسر ذكره من أحوال
إمامنا الشافعى رحمه الله : والله أعلم .

وقد تم كتابنا الجزء الثالث من النسخات الصمدية بعون الله تعالى وقدرته في
اليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الثانى سنة ١٤٠١ من هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وسلم ، وهو يحتوى مع الجزء من السابقين على ثلاثة آلاف ومائة وتسعة
٣١٠٩ سؤالا .

نسأل الله أن يجعله خالصاً لوجه الكريم وسبباً لرضاه ، وأن ينفع به جميع
المسلمين ، وأن يفتح على كل من قرأه أو اشترك فيه بمادة أو غيرها فتوح العارفين .
وقد ختمته بكتاب العتق سائلاً من الله تعالى أن يعتق رقابنا ورقاب والدينا
وأحبائنا وإخواننا من النار .

وأرجو من أخى القارىء أن يدعو لى بالمغفرة .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، واخمد الله رب العالمين ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

دعاء المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . اللهم احفظنا واحرسنا ببينك الى لا تنام واكفنا برحمتك التي لا ينضب . اللهم أبدنا بمحرمك وأدقنا بحبكت واحشنا مع أنبيائك . اللهم اجعلنا بك مستأنسين ومن سواك متروحين وبياك واقفين وفي رحمتك طامعين . اللهم أدقنا برد عافيتك وحلاوة مناجاتك واجعلنا من أهل حضرتك ، ومن المتمسكين بسنة نبيك وحبيبك محمد صلى الله عليه وسلم . اللهم إنا نسألك من النعمة تمامها ومن العسرة دولها ومن الرحمة شمولها ومن العافية حصولها ومن العيش أرغده ومن العمر أسعده ومن الوقت أطيبه ومن الإحسان أتمه ومن الإنعام أعمه ومن اللطف أنعمه ومن الرزق أوسعه . اللهم كن لنا يارحيم ولا تكن علينا . اللهم اخم بالسعادة آجالنا وحقق بالزيادة أعمالنا واقرن بالعافية غدونا وأصلنا واجعل إلى رحمتك ومغفرتك مصيرنا ومآلنا واصب سجال صفوك على ذنوبنا وامن علينا بإصلاح عيوبنا واجعل التقوى زادنا وفي دينك اجتهدنا وعليك توكلنا واعتدنا . اللهم ثبتنا على نهج الاستقامة وأعدنا في الدنيا والآخرة من موجبات الندامة يوم القيامة . اللهم خفف عنا ثقل الأوزار ولزقنا مبيضة الأبرار واكفنا واصرف عنا شر الأشرار واعتق رقابنا ورقب أبائنا وأمهاتنا وإخواننا في الله من النار برحمتك يا عزيز يا غفار . اللهم توفنا على الإيمان الكامل بجوار حبيبك محمد صلى الله عليه وسلم واجعل موتنا في سبيلك وأنت راض عنا . اللهم اشغل قلوبنا بحبك وألسنتنا بذكرك وروحنا بطاعتك وقطرنا بحملك . اللهم اقم لنا من حاشيتك ما نحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا ومتنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا واجعل ثارنا على ظلتنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علنا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

لعل لصواب
"سبحك اللهم
والله اعلم"

فهرست

الجزء الأول

من كتاب النفحات الصمدية

ص	
٣	المقدمة
٥	ملاحظات ونصائح
٧	مقدمة في مبادئ علم الفقه
٨	كتاب الطهارة
١٣	الوسيلة الثانية
١٥	الوسيلة الثالثة وهي الاستحالة
١٦	الوسيلة الرابعة وهي الحجر
١٨	بيان سنن الاستنجاء
٢٠	وسائل الوسائل
٢٣	مقاصد الطهارة
٢٦	فروض الوضوء
٣٠	صور الشوكة في أعضاء الوضوء
٣٠	سنن الوضوء
٣٦	مكروهات الوضوء
٣٧	باب نواقض الوضوء
٤١	باب ما يحرم على المحدث حدثاً أصغر
٤٣	باب المسح على الخفين

٤٤	شروط المسح على الخف
٤٧	مبطلات المسح على الخف
٤٨	المقصد الثاني من مقاصد الطهارة
٥١	ما يحرم بالجناية
٥٢	شروط صحة الفسل
٥٤	أركان الفسل
٥٥	سنن الفسل
٥٦	مكروهات الفسل
٥٦	الاغتسال الممنون
٥٩	سبب التيمم
٦٠	الاسباب التي لا تماد معها الصلاة
٦٣	شروط صحة التيمم
٦٨	فروض التيمم - أركانه
٧١	مكروهات التيمم
٧١	مبطلات التيمم
٧٥	وجوب التيمم لكل فريضة
٧٦	ما يفعله صاحب الجبيرة
٧٩	الأشياء التي يخالف فيها التيمم
٨٠	ما يفعله قائد الطهورين
٧٠	المقصد الرابع : إزالة النجاسة
٨١	أقسام النجاسة
٨٢	كيفية إزالة النجاسة المتوسطة
٨٣	كيفية إزالة النجاسة المأخوذة
٨٣	حكم إزالة النجاسة
٨٣	ما يعفى عنه من النجاسات وما لا يعفى عنه
٨٧	لحيض والنفاس والاستحاضة

٨٨	النفاس
٨٩	ما يحرم بالحيفض والنفاس
٩٠	أشياء تتعلق بالحيفض دون النفاس
٩٠	الاستحاضة
٩١	أحكام المستحاضة غير التحيرة
٩٣	أحكام التحيرة مطلقاً
٩٤	كتاب الصلاة
٩٤	شروط وجوب الصلاة
٩٥	شروط صحة الصلاة
٩٩	أركان الصلاة
١٠١	ما يستحب في تكبيرة الإحرام
١٠٣	ما يستحب في الفاتحة قبلها وبعدها
١٠٧	ما يستحب في الاعتدال
١٠٩	ما يستحب في السجود
١١٢	ما يستحب في الشهد
١١٣	ما يستحب في الصلاة على النبي
١١٥	سفن الصلاة
١١٩	السنن المطلوبة بعد الصلاة
١٢٠	مكروهات الصلاة
١٢١	مبطلات الصلاة
١٢٦	الصلوات المفروضة وأوقاتها
١٣٠	الأوقات التي تكره الصلاة فيها
١٣٢	الصلوات المسنونة
١٣٥	ما يسن فيه الجماعة
١٣٧	سجود السهو

صفحة	
١٣٨	أسباب سجود السهو
١٤٦	سجود التلاوة
١٥٢	صلاة الجماعة
١٥٢	أحكام الجماعة
١٥٥	شروط صحة الجماعة
١٥٨	للشروط الخاصة بالمأموم
١٧٠	ما يندب في الجماعة
١٧١	ما يندب في حق الإمام
١٧٢	ما يندب في حق المأموم وحده
١٧٣	ما يكره في الجماعة
١٧٣	ما يكره للمأموم خاصة
١٧٤	ما يكره للإمام والمأموم
١٧٤	من تصح إمامته ومن لا تصح
١٧٧	من يقدم للإمامة ندبا باعتبار المكان
١٧٨	من يقدم للإمامة ندبا باعتبار الصفة
١٧٨	السبوق والوافقة
١٧٩	أحكام السبوق
١٨٢	ما يستحب للسبوق
١٨٤	أحكام الموافق
١٩٠	حكم من أدرك ركعتيه الأخيرتين
١٩٠	ما تدرك الجماعة بإدراكه من الصلاة
١٩١	ما تنقطع به أحكام القدوة
١٩١	أحكام قطع القدوة
١٩٢	لجمع القليل والكثير في الجماعة
١٩٢	الجماعة في السجد وغيره
١٩٣	من يحرم عليه حضور الجماعة ومن يكره له ذلك

١٩٣	• • • • •	الإعذار الخاصة للجماعة
١٩٦	• • • • •	صلاة المائدة
١٩٨	• • • • •	باب قصر الصلاة
١٩٩	• • • • •	شروط صحة القصر
٢٠٣	• • • • •	الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا بالسفر
٢٠٤	• • • • •	شروط الجمع بين الصلاتين تقديمًا بالسفر
٢٠٧	• • • • •	ما يشترط لجمع الصلاتين تأخيرًا بالسفر
٢٠٨	• • • • •	ما يجتمع الحاج الأفاقي بمرفة ومزدلفة
٢٠٩	• • • • •	الجمع بالمطر
٢٠٩	• • • • •	شروط الجمع بالمطر
٢١١	• • • • •	الجمع للرض
٢١٢	• • • • •	شروط جمع التقديم بالمرض
٢١٢	• • • • •	الرحص
٢١٢	• • • • •	مالا يختص بالسفر من الرخص
٢١٣	• • • • •	الرخص المختصة بالسفر ولو قصيراً
٢١٣	• • • • •	الرخص المختصة بالسفر الطويل

الجزء الثاني

من كتاب النفحات الصمدية

صفحة

٣	الجمعة
٤	شروط وجوب الجمعة الخاصة بها
٩	شروط صحة الجمعة الخاصة بها
١٧	أسباب الحاجة إلى تعدد الجمعة
١٨	شروط صحة الخطبتين
٢٠	أركان الخطبتين
٢٢	ما يستحب في الخطبة
٢٢	ما يندب عمله للخطيب
٢٣	ما يحرم على الخطيب
٢٣	ما يندب لمن حضر الخطبة
٢٤	ما يكره لمن حضر الخطبة
٢٤	الخطب المنروعة
٢٥	سنن صلاة الجمعة الخاصة بها
٢٧	مكروهات الجمعة الخاصة بها
٢٧	مبطلات الجمعة
٢٧	ما يندب قبله يوم الجمعة
٢٨	ما يكره يوم الجمعة
٢٩	ما يحرم يوم الجمعة
٣٠	الاستخلاف في الخطبة
٣١	الاستخلاف في الصلاة

٣٢	أحكام تتعلق بالاستخلاف
٣٣	الصلاة عند الخوف
٣٤	الكيفية الأولى وهى صلاة ذات الرقاع
٣٥	شروط صحة صلاة ذات الرقاع
٣٥	أحكام تتعلق بصلاة ذات الرقاع
٣٦	الكيفية الثانية وهى صلاة بطن نخل
٣٦	شروط صحة صلاة بطن نخل
٣٦	ما يتعلق بصلاة بطن نخل من الأحكام
٣٧	الكيفية الثالثة وهى صلاة عسافان
٣٨	صلاة الجمعة عند الخوف
٣٨	شروط صحة الجمعة فى الجوف
٣٩	حمل السلاح فى الصلاة عند الخوف
٣٩	الكيفية الرابعة وهى صلاة شدة الخوف
٤٠	ما يشترط لصحة الصلاة بهذه الكيفية
٤٠	ما تشترع فيه صلاة الخوف من الصلوات
٤١	صلاة المذور
٤١	أداء الصلاة وقتناؤها
٤٢	حكم قضاء الصلاة
٤٣	ما يقضى من الصلوات وما لا يقضى منها
٤٤	حكم تارك الصلاة
٤٥	استعمال الحرير
٤٨	حكم لبس الثوب المتنجس
٤٩	ما يفعل بالميت
٤٩	غسل الميت
٥٢	غسل الخنثى ومن جهل حاله
٥٣	الأولى بغسل الميت
٥٣	تكفين الميت

٥٥	ما يكفن منه الميت
٥٥	ما يسن في السكفن ويكره وما يحرم
٥٦	حمل الميت
٥٧	حكم تشييع الجنازة وأجر الشيع
٥٧	للصلاة على الميت
٥٩	دفن الميت
٦٠	الأولى بدفن الميت
٦١	حكم نيش الميت بعد دفنه
٦١	حكم البناء في المقبرة
٦٣	المخاطب بما يفعل بالميت
٦٤	محل مؤن تجهيز الميت
٦٤	التعزية
٦٥	زيارة القبور
٦٦	آداب الزيارة
٦٦	الزكاة
٦٧	أنواع الزكاة
٦٧	شروط وجوب الزكاة
٧٠	زكاة النعم
٧١	شروط زكاة النعم الخاصة بها
٧١	نصاب الإبل
٧٤	نصاب البقر
٧٤	نصاب النعم
٧٥	أحكام تتعلق بزكاة النعم
٧٥	زكاة الزرع
٧٥	شروط وجوب زكاة الزرع
٧٦	نصاب الزروع

٧٧	زكاة الثمار
٧٨	الواجب في زكاة الزرع والثمار
٧٩	أحكام تتعلق بزكاة الزروع والثمار
٨٠	زكاة الذهب والفضة
٨٣	أحكام تتعلق بزكاة الذهب والفضة
٨٤	زكاة المدن
٨٥	زكاة الركايز
٨٦	زكاة عروض التجارة
٨٦	شروط زكاة المروض
٨٧	أحكام تتعلق بزكاة المروض
٨٩	زكاة الخلطة
٨٩	أحوال الخلطة
٩٠	شروط تأثير الخلطة
٩١	أحكام تتعلق بزكاة الخلطة
٩١	زكاة الفطر
٩٢	سبب وجود زكاة الفطر
٩٥	القدر الواجب إخراجه من زكاة الفطر
٩٥	الأقوات المحزنة في زكاة الفطر
٩٦	وقات إخراج زكاة الفطر
٩٧	أحكام تتعلق بزكاة الفطر
٩٧	أحكام تتعلق بأنواع الزكاة
١٠١	من تصرف لهم الزكاة
١٠٣	ما يشترط فيمن تدفع لهم الزكاة
١٠٣	أحكام تتعلق بإعطاء الزكاة لمستحقيها
١٠٤	صدقة التطوع
١٠٥	صيام رمضان
١٠٥	ما يجب به صوم رمضان على العموم

١٠٧	شروط وجوب صوم رمضان
١١٠	شروط صحة صوم رمضان
١١١	أركان الصوم
١١٢	مندوبات صوم رمضان
١١٣	مكروهات صوم رمضان
١١٧	ما يترتب على الفطر في رمضان
١١٩	الفدية والكفارة
١٢٠	حكم من مات وعليه ضياع رمضان
١٢٠	ما يندب صومه من الايام
١٢١	ما يكره صومه من الايام وما يحرم
١٢٢	حكم الوصال
١٢٢	الاعتكاف
١٢٣	أركان الاعتكاف
١٢٣	الحج والعمرة
١٢٤	شروط وجوب الحج والعمرة
١٢٨	أركان الحج
١٣٦	واجبات الحج
١٤١	واجبات العمرة
١٤٢	كيفية أداء الحج والعمرة
١٤٣	الأشياء التي تحرم على المجرم
١٤٦	التحلل في الحج والعمرة
١٤٦	ما يفسد الحج والعمرة وما يبطلهما
١٤٨	طواف الوداع

صفحة	
١٤٨	الإحصار
١٤٩	الدماء الواجبة على الحاج والمعتمر
١٥٣	النوع الثاني من أنواع الدماء
١٥٤	النوع الثالث من أنواع الدماء
١٥٤	النوع الرابع الخبير المقدر
١٥٦	زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

قهرنين

الجزء الثالث

من كتاب النفحات الصمدية

صفحة	
٣	كتاب البيوع
٧	فصل في الربا
٩	فصل في السلم
١١	فصل ، والتبايمان بالخيار ما لم يفترقا
١٣	الرهن
١٥	للقرض
١٦	الحجر
١٨	الصلح
١٩	الحوالة
٢١	الضمان
٢٢	باب الشراكة
٢٤	الوكالة
٢٦	الإقرار
٢٧	العارية
٢٨	النصب
٢٩	الشفعة

صفحة	
٣٠	القراض
٣١	المسافة
٣٣	الإجارة
٣٥	إحياء الموات
٣٦	الوقف
٣٨	الهبة
٣٨	القطعة
٤١	القيط
٤٢	الوديعة

٤٣ كتاب الأنكحة

٤٥	محرمات النكاح
٤٨	عيوب النكاح
٤٩	الصداق
٤٩	الوليعة
٥٠	معاشرة الأزواج
٥١	الخلع
٥٣	الطلاق
٥٤	ما يملك الحر والعبد من الطلاق
٥٧	الرجعة
٥٩	الإيلاء
٦٠	ملحق
٦١	الظهار
٦٣	فصل في اللعان
٦٥	فصل في العدة
٦٦	فصل في الاستبراء

٦٧	فصل في الكلام على نفقة المعتدة
٦٨	فصل في الرضاع
٦٩	فصل في النفقة
٧٢	فصل في الحضانة

كتاب الجنايات

٧٣	أنواع الدية
٧٦	فصل في اتقسامه

كتاب الحدود - حد الزنا

٧٧	القذف
٧٨	حد من شرب مسكراً
٧٩	السرقه
٧٩	قاطع الطريق
٨	الصيال
٨١	البضاه
٨١	الرده

كتاب الجهاد

٨٣	الغنيمة
٨٤	الفيء
٨٤	الجزية

كتاب الصيد والذبائح

٨٥	الأضحية
٨٦	المقيقة
٨٧	

صفحة	
٨٨	الاطعمة .
٨٩	الایمان .
٩٠	النذر .
٩١	التضاء .
٩٣	القسمه .
٩٤	الشهادة .
٩٦	العتق .
٩٧	الولاء .
٩٨	التدبير .
٩٩	الكتابة .
١٠٠	المستولده .
١٠٢	خاتمة .